المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵓⵎⴰⵏⵉⵔ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال

إحالة ذاتية رقم 2024/75

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵓⵣⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵏ ⵏ ⵜⵓⵎⵓⵜⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أجل بيئة رقمية دامجة
توفر الحماية للأطفال

رئيس اللجنة ومقرر الموضوع: جواد شعيب

الخبيران الداخليان: نادية السبتي، محمد الخمليشي

إحالة ذاتية رقم 2024/75

طبقا للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 12.128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول الطفولة وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، عَهِد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن[1] بإعداد رأي في الموضوع.

وخلال دورتها العادية السادسة والخمسين بعد المائة (156)، المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2024، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على الرأي الذي يحمل عنوان « من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال».

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين[2] وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على منصته الرقمية «أشارك» (oucharikо. ma)[3].

1 – الملحق رقم 1. لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

2 – الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

3 – الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية أشارك حول موضوع الأطفال واستعمال شبكات التواصل الاجتماعي

ملخص

من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال

يأتي هذا الرأي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، في سياق يتسم بالاستعمال المفرط لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي، فإنها تنطوي على مخاطر مؤكدة بالنسبة للصحة النفسية والجسدية للأطفال وتعزيز نموهم الشخصي والدراسي. وفي هذا الصدد، يقترح هذا الرأي جملة من مداخل العمل من أجل التوفيق بين مزايا التكنولوجيات الرقمية وضرورة حماية الأطفال من المخاطر المحتملة، مع تربيتهم على الاستعمال العقلاني والمسؤول لشبكات التواصل الاجتماعي. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع خلال دورتها العادية المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2024على هذا الرأي.

وتتيح التكنولوجيا الرقمية، في حال استعمالها بشكل ملائم، فرصا مهمة لتعزيز النمو الشخصي للأطفال، وتحفيز ملكاتهم الإبداعية والتعبيرية، وتوسيع آفاقهم المعرفية، كما تتيح التفاعل مع أقرانهم والانخراط في أنشطة تفاعلية وترفيهية متنوعة. ففي سنة 2023، أصبح رواد منصات التواصل الاجتماعي من قبيل فايسبوك، وواتساب، وإنستغرام يُعَدُّون بالملايير عبر العالم. ولا يختلف الأمر بالنسبة للمغرب، إذ يبلغ عدد مستعملي هذه المنصات 23 مليون شخص، بمعدل 66 في المائة من الساكنة بمن فيهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة.

إن استعمال التكنولوجيا الرقمية بشكل مفرط وغير ملائم يمكن أن تكون له عواقب وخيمة مؤكدة على الصحة النفسية والجسدية للأطفال. وقد أظهرت دراسات في الموضوع وجود مجموعة من الاضطرابات النفسية والسلوكية الخطيرة الناجمة عن هذه الظاهرة، لا سيما تطور السلوكات الإدمانية والسلوكات العنيفة واضطرابات القلق والانغلاق على الذات والعزلة وإيذاء الذات واضطرابات النوم ومشاكل التركيز والاكتئاب ومحاولات الانتحار.

وعلى الرغم من مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتوفره على إطار قانوني خاص بحماية الأطفال، تظل الآليات الحالية غير كافية أمام التحديات التي تطرحها المنصات الرقمية. ويؤثر غياب آليات قانونية مؤطرة لاستعمال القاصرين لشبكات التواصل الاجتماعي على ضمان حماية ناجعة ومستدامة في البيئة الرقمية.

وعلى الرغم من وجود العديد من التدابير والمبادرات، فإنها تظل مجزأة وغالباً ما تكون التدخلات بكيفية معزولة عن بعضها دون أن تلتئم ضمن رؤية استراتيجية مشتركة. وتعتبر هذه المقاربة المندمجة أساسية لحماية ناجعة ومستدامة للأطفال في البيئة الرقمية.

فضلا عن ذلك، فقد تبين، من خلال الاطلاع على تقييم مختلف الفاعلين والخبراء الذين تم الإنصات إليهم، أن غياب الوعي لدى الوالدين بخصوص المخاطر المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي ومعرفتهم المحدودة بأدوات الرقابة تساهم في تفاقم العواقب المحتملة لاستعمال الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي.

بناء على هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإرساء بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال. ولتحقيق ذلك، يتعين مضافرة جهود التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، بغية رفع التحديات المرتبطة بحماية الأطفال، ولا سيما في المجال الرقمي. وهو ما يستدعي إدماج حماية الأطفال على الأنترنت ضمن أهداف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة مع تعزيز هذه الأخيرة وتسريع تنزيلها.

في هذا الصدد، من جملة ما يوصي به المجلس:

- ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، لا سيما بما يواكب الديناميات المطردة للبيئة الرقمية. يتعلق الأمر بتوصيف الجرائم المرتكبة على الأنترنت وتوضيح المسؤوليات بالنسبة للمقاولات التكنولوجية والمتعهدين في مجال الاتصالات وتحديد القواعد المؤطرة لاستعمال شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال.
- تحديد سن الرشد الرقمي، أي إرساء السن التي يمكن للطفل الولوج فيها إلى شبكات التواصل الاجتماعي، مع اتخاذ تدابير تقييدية للمنصات، مثل الالتزام برفض تسجيل القاصرين دون موافقة الوالدين.
- تعزيز التعاون بين السلطات الحكومية والمنصات الرقمية بغية ضمان تأمين أمثل للفضاء الرقمي لا سيما عبر تحديد بروتوكولات واضحة وسريعة للإبلاغ عن المحتويات غير الملائمة أو الخطيرة ومعالجتها (التحرش الإلكتروني، محتويات عنيفة...).
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف بشكل استباقي عن المحتويات غير المناسبة، وتحليل السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، وملاءمة رقابة الوالدين بشكل شخصي وضمان ضبط المحتويات الخطيرة بغية ضمان استجابة سريعة وناجعة للتهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية منذ سن مبكرة، مع التركيز على تطوير الروح النقدية والتحقق من المعلومات. وموازاة مع ذلك، تحسيس منتجي المعلومات بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم بخصوص مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال تنظيم حملات توعية موجهة للوالدين والمستعملين بشأن المخاطر المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي، مع تشجيع اعتماد آليات لرقابة الوالدين.
- إعداد تقرير سنوي موضوعاتي حول وضعية حماية الطفولة في البيئة الرقمية، وتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال، وتقديمه أمام أنظار اللجان المختصة في البرلمان من طرف القطاع الحكومي المكلف بالطفولة.

تقديم

تتيح التكنولوجيا الرقمية فرصا مهمة لتعزيز النمو الشخصي للأطفال، إذ تسمح بحفز ملكاتهم الإبداعية والتعبيرية، وتوسع آفاقهم المعرفية، كما تتيح إمكانية الانخراط في أنشطة تفاعلية وترفيهية متنوعة. وتحتل شبكات التواصل الاجتماعي، التي باتت تُستخدم على نطاق واسع جدًا على الصعيد العالمي، مكانًة أساسية في العالم الرقمي. ففي سنة 2023، أصبح رواد منصات التواصل الاجتماعي من قبيل فايسبوك، وواتساب، وإنستغرام يُعَدُّون بالملايير. ولا يختلف الأمر بالنسبة للمغرب، إذ يبلغ عدد مستعملي هذه المنصات 21 مليون شخص، أي ما يزيد عن 56 في المائة من الساكنة[4]. وقد أبرز البحث الذي أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات برسم 2023، أن كل مستعملي الأنترنت تقريبا، بجميع فئاتهم العمرية، يرتادون منصات التواصل الاجتماعي، بمن فيهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة[5].

هناك عدة تعريفات لشبكات التواصل الاجتماعي، غير أن التعريف الذي حدده القانون الفرنسي الصادر في 7 يوليوز 2023 [6] يغطي جميع جوانب شبكات التواصل الاجتماعي. فوفقًا للمادة الأولى من هذا القانون، تُعَرف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها «المنصات والتطبيقات والمواقع الإلكترونية التي تتيح التفاعل بين الأشخاص عبر الأنترنت ومشاركة وتبادل تقاسم محتويات واكتشاف مستعملين آخرين ومحتويات أخرى، عبر العديد من الأجهزة، لا سيما من خلال المحادثات عبر الأنترنت والإصدارات ومقاطع الفيديو والتوصيات.» (المادة 1). وقد سبق أن وَرَدَ هذا التعريف في القانون رقم 2004-575 الصادر في 21 يونيو 2004 المتعلق بالثقة في مجال الاقتصاد الرقمي.

وتضم شبكات التواصل الاجتماعي التطبيقات والألعاب الإلكترونية التي تتيح التفاعل المباشر بين المستعملين، ولا سيما عبر تقنية الدردشة (Chat). وفي ما يتعلق باستعمال الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي، فإن المخاطر الحقيقية تكمن في التفاعل المحتمل الذي قد يعرضهم للممارسات الضارة أو الإجرامية على غرار التصيد الاحتيالي والتحرش والتلاعب. وقد كشفت دراسة المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار (CMRPI) تحت عنوان «الأطفال والشباب المغاربة على الأنترنت» 2021 أن 29 في المائة من الأطفال والشباب يستخدمون الأنترنت غالبًا للتواصل مع أشخاص آخرين، و49 في المائة يستخدمونه غالبًا للربط بشبكات التواصل الاجتماعي. وإذا كان 49 في المائة يستعملون الأنترنت للتحدث مع أفراد العائلة، فإن 51 في المائة يستعملون تقنية المراسلة الفورية (واتساب، فايبر) و21 في المائة يستخدمون الأنترنت للولوج إلى مجموعات الاجتماعات والنقاش.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي، فإنها تنطوي على مخاطر مؤكدة، من قبيل انتشار الأخبار الزائفة والتلاعب بالرأي العام والابتزاز والتحرش الإلكتروني والتحريض على الكراهية والعنف والانتحار. وهناك تهديدات أخرى على غرار تجنيد الأطفال ضمن شبكات إرهابية

4 – المصدر: دراسة We Are Social/Meltwater

5 – بحث للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول تجهيزات واستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد، 2023

6 - Loi n° 2023566- du 7 juillet 2023 visant à instaurer une majorité numérique et à lutter contre la haine en ligne

والاستغلال الجنسي وتطور السلوكات الإدمانية التي من شأنها أن تُخَلف آثارا جسدية ونفسية كبيرة على المستعملين، فضلاً عن تداعياتها على تدهور العلاقات الاجتماعية ومنظومة القِيَم والالتزام المواطن.

فوفقاً لبحث أجري مؤخرا[7] على 1293 طفلاً وشاباً تتراوح أعمارهم بين 8 و28 عاماً، تبين أن 80 في المائة من الأطفال والشباب في المغرب يستعملون الأنترنت، و70 في المائة منهم يلجون إلى شبكات التواصل الاجتماعي. ويفيد البحث أن 43 في المائة من هذه العينة تعاني من اضطرابات النوم، و35.6 في المائة لديهم خلافات مع العائلة أو الأصدقاء و41.5 في المائة منهم شهدوا تعثرا في نتائجهم الدراسية. والأخطر من ذلك أن ثلث الشباب صرحوا بتعرضهم للتحرش السيبراني، و40 في المائة بأنهم يشاركون معطياتهم الشخصية مع أشخاص لا يعرفونهم، و40 في المائة منهم لا يعرفون كيفية تغيير إعدادات الخصوصية على بروفايلاتهم عبر الأنترنت.

ويأتي تقرير حول العنف في المدارس في المغرب تم إعداده سنة 2023[8] ليؤكد هذه النتائج، حيث يسلط الضوء على تفاقم ظاهرة العنف السيبراني. كما يؤكد التقرير أن هذا الشكل من أشكال الترهيب النفسي أو الجنسي عبر الأنترنت يتزايد ويبلغ أبعادا مثيرة للقلق في أوساط معينة. في هذا الصدد، يصرحُ حوالي تلميذ واحد من كل عشرة تلامذة في المدارس الابتدائية بأنه تلقى رسائل غير سارة أو سيئة أو مُهينة عبر الأنترنت. فيما يؤكد تلاميذ المدارس الابتدائية، وبنسب كبيرة، أنهم وقعوا ضحايا منشورات غير مرغوب فيها على شبكات التواصل الاجتماعي أو تم استبعادهم من مجموعات على الخط (الأنترنت).

ويروم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذا الرأي معالجة موضوع الحماية في البيئة الرقمية من خلال التركيز على الأطفال، على وجه الخصوص. كما يهدف إلى الوقوف على جسامة المخاطر ذات الصلة وكذا الإجراءات المعتمدة من طرف مختلف الفاعلين من أجل التصدي لهذه المخاطر، ومن ثم اقتراح جملة من التوصيات من شأنها تعزيز حماية الأطفال في البيئة الرقمية.

1. الإقبال الكبير على شبكات التواصل الاجتماعي ظاهرة عالمية تزخر بالفرص وتنطوي على مخاطر بالنسبة للأطفال

مع بداية سنة 2023[9]، بلغ مجموع مستعملي الهواتف المحمولة في العالم 5.44 مليار شخص، أي ما يعادل 68 في المائة من إجمالي سكان العالم، مسجلاً زيادة بنسبة 3 في المائة مقارنة مع سنة 2022. كما أن الغالبية العظمى من هذه الساكنة تستخدم الأنترنت، أي 5.16 مليار شخص، وهو ما يعادل نسبة 64.4 في المائة من إجمالي سكان العالم. أما في أوساط الرجال، فتبلغ نسبة مستعملي الأنترنت 67.2 في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة لدى النساء 61.6 في المائة.

7 – بحث «الأطفال والشباب المغاربة على الأنترنيت، السلوكيات والمخاطر الرقمية»– المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار 2021

8 – تقرير موضوعاتي «العنف في الوسط المدرسي»– المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بشراكة مع اليونسيف 2023

9 - Source : Digital 2023 Global Overview - We Are Social et Meltwater

وتضم شبكات التواصل الاجتماعي 4.76 مليار مستعمل، أي ما مجموعه 92 في المائة من مستعملي الأنترنت، وهو ما يمثل 60 في المائة من إجمالي سكان العالم، وهي نسبة ناتجة عن نمو سنوي يقدر بـ3 في المائة مقارنة بـ 2022. وجدير بالذكر أن استعمال التكنولوجيا الرقمية يتفاوت بشكل كبير من بلد إلى آخر.

الرسم البياني 1: تصنيف شبكات التواصل الاجتماعي في بداية 2023 (بملايين المستعملين)

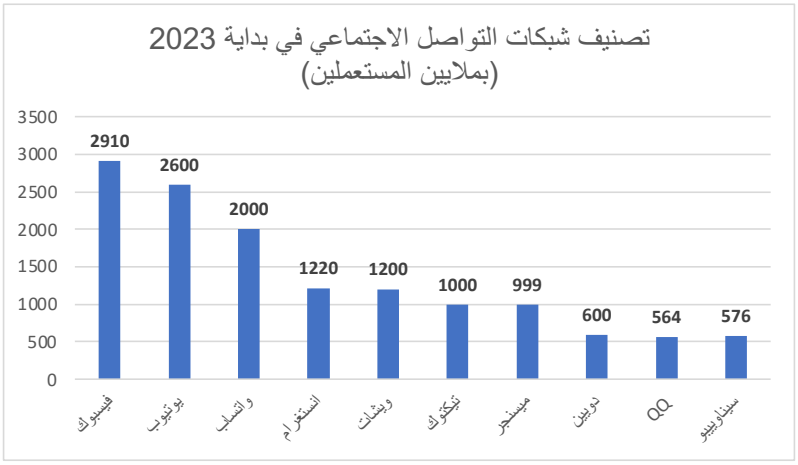

المصدر: Statista 2023

أما في المغرب، فتشير معطيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات[10] إلى أن معدل استعمال شبكات التواصل الاجتماعي بين مستعملي الأنترنت يقترب من 100 في المائة.

الرسم البياني 2: استعمال شبكات التواصل الاجتماعي في المغرب في بداية 2023 (16 - 64 سنة)

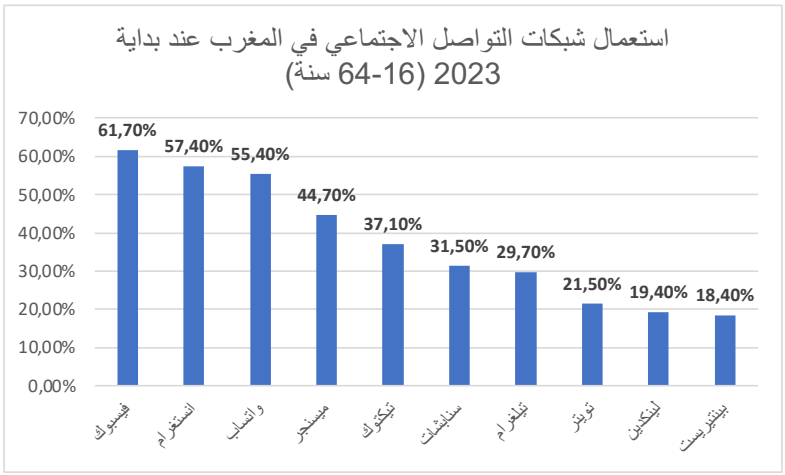

المصدر: We are Social, Meltwater

ويعتبر النشاط الرقمي أكثر رسوخا لدى الأطفال والشباب. فباستثناء الأطفال في سن مبكرة جدا الذين لا تسمح لهم مرحلة نموهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية، فإن الأغلبية الساحقة من الأطفال يبدون اهتماما ملحوظا باستعمال الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية وغيرها من الأجهزة الرقمية بشكل كبير. وبالنسبة للأطفال والشباب الذين يستطيعون استعمال الأنترنت بحكم الفئة العمرية التي ينتمون إليها، فهُمْ في مجملهم يرتادون كثيرا مواقع التواصل الاجتماعي (أنظر الرسمين البيانيين رقم 3 و4).

10 – بحث تجميع مؤشرات تكنولوجيا الاتصال والإعلام لدى الأسر والأفراد في 2023–الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

الرسم البياني 3: استعمال الأنترنت من طرف الأطفال في المغرب

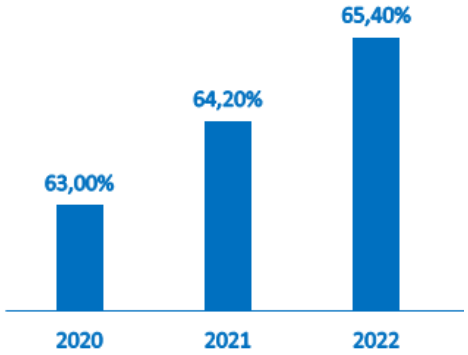

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

الرسم البياني 4: استعمال شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال

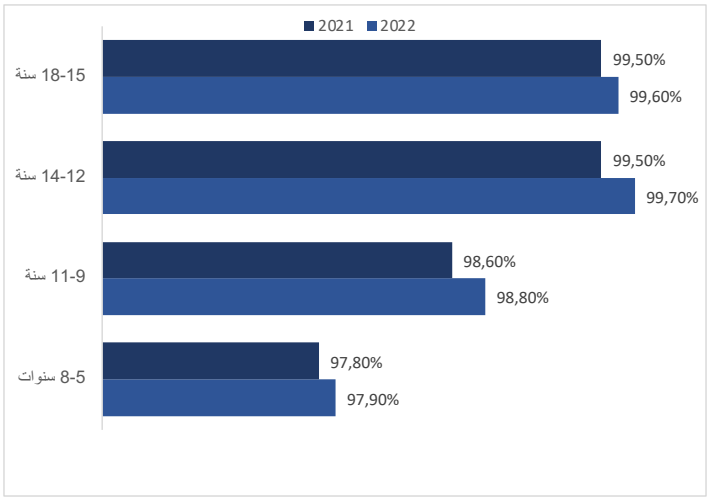

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

وحسب معطيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، فإن أكثر من طفل من أصل خمسة من جيل زد Z (الشباب والأطفال الذين ولدوا بين 1997–2010) يقضون أكثر من خمس ساعات يوميا على الأنترنت. ويقدم الرسم البياني 5 مؤشرات مفصلة عن الوقت الذي يقضيه الأطفال المغاربة في ارتياد وسائل التواصل الاجتماعي.

الرسم البياني 5: الوقت الذي يقضيه الأطفال على الأنترنت خلال الأشهر الثلاثة ل2022

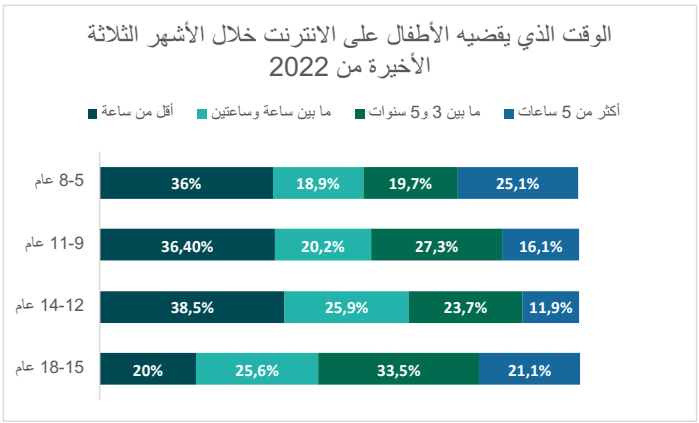

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

ورغم ما تؤشر عليه هذه المعطيات من ولوج واسع للأطفال إلى الأنترنيت ومن خلالها إلى شبكات التواصل الاجتماعي، فإن الهوة الرقمية ما تزال مطروحة نظرا إلى عدة عوامل منها:

- إكراهات مادية أو تقنية تحد من الولوج إلى شبكات الأنترنت وإلى مختلف الأجهزة (هواتف ذكية، لوحات إلكترونية، حواسيب)؛
- غياب أو ضعف التكوين في المجال الرقمي لدى الأطفال و/أو الوالدين/أولياء أمورهم. وتشمل التربية الرقمية التحكم في الأدوات المعلوماتية والتربية على وسائل الإعلام والمهارات المعلوماتية[11].

وفي ما يتعلق بالجانب الأول، فقد حققت بلادنا تقدما هاما، على الرغم من بعض مواطن الضعف في مجال التحول الرقمي، التي أشار إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الصادر في الموضوع[12]. كما أن الجهود متواصلة في مجال التغطية الترابية لشبكة الأنترنت، وجعل التكنولوجيا الرقمية في متناول الجميع. وحسب بحث الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، فقد ارتفعت معدات الهاتف المتنقل على مدى 5 سنوات (2018-2022) من 92.4 في المائة إلى 96.5 في المائة. بينما تتراوح نسبة تجهيزات الهاتف المتنقل لدى الأطفال، حسب السن، ما بين 80 في المائة و94 في المائة وتقترب من 99 في المائة لدى المراهقين. أما في الوسط القروي، فيسجل تفاوت بفارق أربع نقط مقارنة مع الوسط الحضري.

أما الجانب المتعلق بالتربية الرقمية، فهو ينطوي على تحديات أكثر تعقيدا ويستدعي عملا واسع النطاق وطويل الأمد، بالنظر إلى الخصاص المسجل على مستوى الموارد البشرية من حيث العدد والكفاءات وبعض الإكراهات المرتبطة بالمناهج الدراسية. وبالتالي، لا يزال الإدماج الرقمي يمثل تحديًا ينبغي رفعه لفائدة العديد من الأطفال.

الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك»

يؤكد عدد من المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك» أهمية إدماج التربية الرقمية في البرامج الدراسية، وذلك بنسبة بلغت 88 في المائة.

1.1 فرص مهمة بالنسبة للأطفال في مجال التعلم وتقوية المعارف والتنشئة الاجتماعية وتعزيز الاستقلالية

لا شك أن التكنولوجيا الرقمية تتيح للأطفال فرصاً مهمة لتطوير ملكاتهم ومهاراتهم التي تعتبر أمرا أساسيا بالنسبة لمستقبلهم

- التعلّم الإلكتروني: أدت جائحة كوفيد 19 إلى تغيير جذري في أنماط تعلّم الأطفال، حيث اضطر النظام التعليمي إلى إدماج التعلم عن بعد لتمكين الأطفال من مواصلة تمدرسهم. وقد بات التعلم عن بعد ممارسة معتمدة في المنظومة التعليمية بِرُمَّتِها. وتمكن التكنولوجيا الرقمية البحث عن المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز المعارف بشأن مجموعة واسعة من المواضيع. وبالتالي، يتعلم الأطفال اكتشاف البيئة المحيطة بهم وبناء رؤيتهم الخاصة للعالم بشكل تدريجي.

11 - PERSCH MAGALI et SOULAIROL MÉLODY : MASTER MEEF mention 1er degré « Métiers de l'enseignement, de l'éducation et de la formation » Mémoire de 2ème année. Année universitaire 2018 - 2019

12 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «نحو تحول رقمي مسؤول ومدمِج» 2021

- التنشئة الاجتماعية: أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي جزءًا من الحياة اليومية، حيث يتم تشجيع الأطفال على استخدامها كوسيلة لبناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها. ويمكن لهذه الشبكات أن تساهم في الاندماج الاجتماعي المتناسق للأطفال ونموهم النفسي، شريطة أن يواكبها أشخاص بالغون على دراية بهذه الفرص وما قد تنطوي عليه من مخاطر.
- الاستعداد لمواجهة المستقبل: يساهم التحول الرقمي في تغيير مختلف جوانب الحياة اليومية. وبغية الاستفادة من الخدمات العمومية وغيرها، يتعين التوفر على حد أدنى من المهارات الرقمية. نفس الأمر ينطبق على مختلف الجوانب العملية للحياة اليومية، التي تعتبر ضرورية لاندماج اجتماعي واقتصادي ناجح في بيئة تطغى عليها الرقميات (فرص التكوين والشغل وتنفيذ المشاريع، وغيرها). وبالتالي، فإن تحكم الأطفال في الأدوات الرقمية يساهم في إعدادهم بشكل جيد للمستقبل.

وقد كشف البحث الذي أجراه المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار (CMRPI) أن 37 في المائة من الأطفال والشباب يستعملون الأنترنت غالبًا لإنجاز واجباتهم المدرسية و28 في المائة على الأقل مرة واحدة في الأسبوع، بينما يستعمله 19 في المائة مرة واحدة في الشهر للبحث عن مصادر وأحداث تقع في محيطهم القريب. في حين يستخدمه 32 في المائة في أغلب الأحيان للبحث عن الأخبار والمعلومات، و21 في المائة للبحث عن المعلومات المتعلقة بالصحة، و56 في المائة للبحث عن التطبيقات المفيدة لهم[13].

ويكشف البحث عن استخدامات أخرى شائعة بين الأطفال والشباب، على غرار إنشاء مقاطع الفيديو أو المدونات، والاستماع إلى الموسيقى، ومشاهدة البرامج أو الأفلام، والشراء أو البيع عبر الأنترنت، وغيرها.

1.2 مخاطر بالغة تؤثر على الصحة والسلامة والتربية بالنسبة للأطفال

مخاطر التأثير السلبي لاستخدام الشاشات على النمو المعرفي والحسي للأطفال وعلى صحتهم النفسية

إن استعمال التكنولوجيا الرقمية بشكل مفرط وغير ملائم يمكن أن تكون له عواقب وخيمة مؤكدة على الصحة النفسية والجسدية للأطفال. وقد أظهرت دراسات في الموضوع وجود مجموعة من الاضطرابات النفسية والسلوكية الخطيرة الناجمة عن هذه الظاهرة، لا سيما تطور السلوكات الإدمانية والسلوكات العنيفة واضطرابات القلق والانغلاق على الذات والعزلة وإيذاء الذات واضطرابات النوم ومشاكل التركيز والاكتئاب ومحاولات الانتحار والانتحار الفعلي[14].

وقد رصد المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار(CMRPI) في البحث السالف الذكر عددا من مضار استعمال استخدام التكنولوجيا الرقمية على الشكل التالي

- **الصحة**: حوالي 43 في المائة من المستجوبين يهملون حاجياتهم الأساسية كالأكل والنوم بسبب استعمالهم المفرط للتكنولوجيا الرقمية؛

13 - Source :Enfants et jeunes marocains en ligne comportements et risques du numerique - rapport d'étude analytique - cmrpi 2021

14 – راجع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: مواجهة السلوكات الإدمانية: واقع الحال والتوصيات، 2021

- **الحياة الاجتماعية:** قرابة 36 في المائة من المشاركين دخلوا في نزاعات مع أسرهم أو أصدقائهم، مما يعكس التأثير السلبي للاستعمال المفرط للتكنولوجيا على العلاقات الشخصية؛
- **التربية والتعلم**: 42 في المائة من الشباب عرفت نتائجهم الدراسية تراجعا، مما يؤكد على الآثار السلبية لإدمان الشاشات على حصيلة التحصيل الدراسي.

ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية لهذه الاضطرابات وخيمة حيث تلقي بالأطفال والشباب في دوامة من المشاكل كالانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي، ومختلف أشكال الإدمان، والهروب من بيت الأسرة، والاضطرابات العقلية، والإقصاء الاجتماعي، وحياة التشرد، ووضعية الشباب الذين لا يشتغلون، وليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين « NEET »، إلخ.

مؤطر 1: تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية للشباب الأمريكي

تبرز دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية[15] على مجموعات كبيرة من الشباب والأطفال، وجود ارتباط بين الوقت الذي تقضيه هذه الفئة على شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيره على صحتهم. وقد بينت إحدى هذه الدراسات العلاقة بين الانغلاق على الذات والوقت الذي يقضيه الأطفال على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد أجريت الدراسة على 6595 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و15 سنة، وخَلُصت إلى أن الأطفال الذين يقضون أكثر من 3 ساعات يوميًا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي قد يكونون أكثر عرضة لخطر الإصابة بمشاكل الصحة العقلية، لا سيما اضطرابات القلق والاكتئاب، وعدم قدرتهم على التعبير عن الصعوبات التي تعترضهم. ومن المتوقع أن تسهم الدراسات التي ستُجرى مستقبلا في إرساء أدوات فعالة للتخفيف من مشاكل الصحة النفسية في أوساط هذه الفئات، على غرار وضع حدود للاستعمال اليومي لوسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز التربية على وسائل الإعلام والتواصل، وإعادة تصميم منصات التواصل الاجتماعي.

من جهة أخرى، كشف بحث ميداني آخر أجري على عينة تشمل 1480 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عامًا، أنه على الرغم من اعترافهم بوجود العديد من النقاط الإيجابية في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وترحيبها بتقييدات الاستعمال المفروضة على الجمهور الناشئ، فإن 46 من المائة منهم يعتقدون أن وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في تدهور صورتهم الجسدية. وبالنسبة لقرابة النصف منهم، فيعتقدون أن تفاعلهم مع شبكات التواصل الاجتماعي، يؤثر سلبا على تمثلاتهم الخاصة مما تكون له عواقب نفسية وخيمة.

ويُخَصِّصُ التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال[16] فصلاً كاملاً للعنف ضد الأطفال في البيئة الرقمية. كما حددت العديد من الدراسات الصادرة عن مختلف الهيئات (اليونيسيف، مؤسسة مراقبة الأنترنت (IWF)، الاتحاد الدولي للاتصالات، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وغيرها) المخاطر المرتبطة باستخدام الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي[17].

15 - Social Media and Youth Mental Health - The U.S. Surgeon General's Advisory - 2023

16 - Assemblée générale des Nations unies - Février 2023 A/HRC/5261/

17 – دراسة المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار (CMRPI) تحت عنوان «الأطفال والشباب المغاربة على الإنترنت»

ويمكن تلخيص هذه المخاطر فيما يلي:

1. **التعرض لمحتويات غير لائقة**

- محتويات متطرفة أو عنيفة أو دموية أو عنصرية
- ألعاب الرهان عبر الأنترنت
- محتويات جنسية وإباحية
- معلومات كاذبة
- محتويات تمت معالجتها بواسطة الخوارزميات لأغراض التلاعب بالمعلومات.

خلال 2019، أحصت مؤسسة مراقبة الأنترنت (IWF) أزيد من 132.000 صفحة أنترنت، تضمنت صورا ومقاطع فيديو تصور الاعتداءات الجنسية على الأطفال. ويمكن أن تحتوي كل صفحة على آلاف الصور التي توثق لهذا الصنف من الانتهاكات.

2. **العنف السيبراني والتحرش الإلكتروني**

العنف السيبراني هو شكل من أشكال الترهيب النفسي أو الجنسي الذي يتم عبر الأنترنت. ويشمل نشر رسائل البريد الالكتروني أو إرسالها، بما في ذلك النصوص أو الصور أو مقاطع الفيديو، بغرض التحرش بشخص أو تهديده أو استهدافه، عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويشمل العنف السيبراني نشر الشائعات أو المعلومات الكاذبة أو الرسائل الخبيثة أو الصور أو التعليقات المحرجة، كما يشمل الإقصاء من وسائل التواصل الأخرى[18].

أما التحرش الإلكتروني، فهو سلوك متعمد يتكرر بهدف إثارة الخوف أو الانزعاج أو العار لدى الأشخاص المستهدفين[19]، وذلك عن طريق نشر صور خاصة دون موافقة المعني بالأمر، بهدف الإهانة أو الابتزاز أو التخويف. ويمكن أن يمارس التحرش الإلكتروني على الطفل من قبل شخص بالغ أو أحد أقرانه. وغالبا ما يكون الأطفال في وضعية هشاشة ضحايا للتحرش الإلكتروني.

وإلى غاية 20 أكتوبر 2023، تلقت منصة «فضاء مغرب الثقة السيبرانية» 1745 تبليغًا، 1647 منها يتعلق بالمحتوى المنشور على شبكات التواصل الاجتماعي و98 يتعلق بصور وفيديوهات اعتداءات جنسية ضد الأطفال عبر الأنترنت[20].

18 – المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي: العنف في الوسط المدرسي- تقرير موضوعاتي 2023

19 – جلسة إنصات لليونيسف 27 شتنبر 2023

20 – المصدر : المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار CMPRI

الرسم البياني 6: ضحايا المخاطر أو التهديدات المرتبطة باستعمال الأنترنت

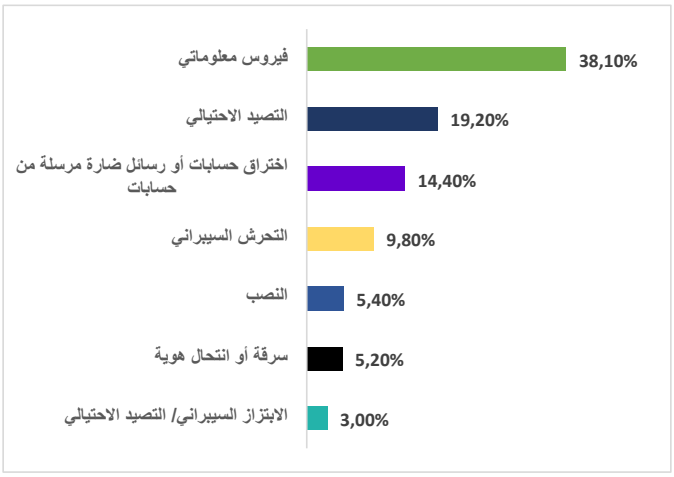

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

بحث تجميع مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى الأسر والأفراد

وحسب معطيات فضاء EMC، فإن الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 سنة هم الأكثر تعرضا للعنف السيبراني والتحرش الإلكتروني حيث يمثلون 59 في المائة من حالات التبليغ، ثم يليهم البالغون من 26 سنة فأكثر ب40.28 في المائة من التبليغات. أما المراهقون ما بين 13 و17 سنة والأطفال من 5 إلى 12 سنة، وحتى وإن كان عددهم أقل بكثير، فهم أيضا عرضة لهذه التهديدات.

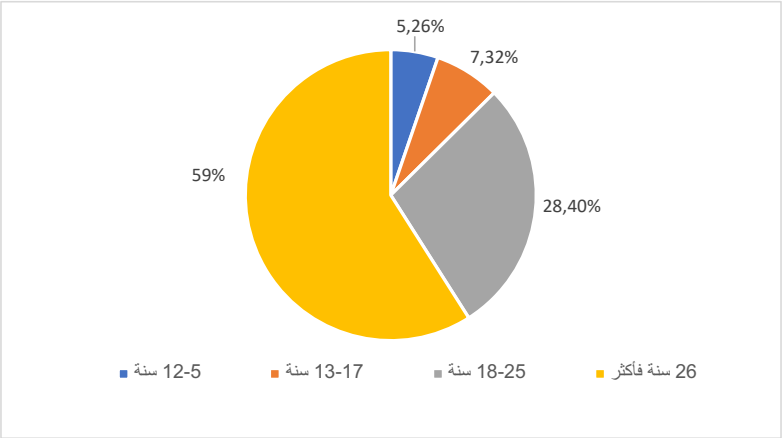

المصدر: فضاء EMC (فبراير 2021 – شتنبر 2023)

3. الاستغلال والانتهاك

يقصد بالاستغلال إشراك طفل (أي شخص يقل عمره عن 18 سنة) في نشاط جنسي أو تجاري أو مالي لا يدركه بشكل كامل، أو لا يستطيع إعطاء موافقة مستنيرة عليه، أو يكون غير مهيئ له على صعيد نموه وبالتالي، فلا يستطيع إعطاء الموافقة عليه.

أما الانتهاك، فيقصد به جميع أشكال الاعتداءات الحقيقية أو محاولات الاعتداء الناتجة عن حالات الهشاشة أو الاختلال في توازن القوة أو الثقة بغية تحقيق مكاسب مالية أو اجتماعية أو سياسية أو جنسية. ويندرج كل من الاستغلال والانتهاك ضمن أشكال التلاعب النفسي بالأطفال.

4. التحريض على إيذاء الذات والانتحار

ثمة حوادث مأساوية لإيذاء النفس أو الانتحار يرتكبها الأطفال أو المراهقون المدمنون على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي بعض الحالات، تعترف المحاكم بمسؤولية المنصات الرقمية عن هذا النوع من المآسي.

من جهة أخرى، تظهر الأبحاث أن شبكات التواصل الاجتماعي يمكن أن تعرض الشباب لكثير من المحتويات المتعلقة بالاكتئاب. كما قد يزيد هذا التعرض المتواصل من جسامة المخاطر المرتبطة بها، على غرار إيذاء الذات أو الانتحار، لدى الأطفال والمراهقين.

5. التحريض على الكراهية والعنصرية والتمييز والتطرف

يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تشجع على التحرر من بعض الضوابط والمعايير الاجتماعية، نظرا لغياب المواجهة المباشرة، مما قد يؤدي إلى الزيادة في نشر المحتويات المتطرفة والكراهية وغيرها من الرسائل غير اللائقة. في هذا السياق، يجد الطفل نفسه عرضة للهشاشة بشكل مضاعف: يمكنه أن يكون ضحية لهذه المحتويات ومسؤولا عنها وبالتالي قد يتسبب في إيذاء أقرانه.

6. استخدام المعطيات الشخصية لأغراض إجرامية: الاحتيال، السرقة، القرصنة، سرقة الهوية

إن تطور شبكات التواصل الاجتماعي يعرض مستعمليه لمخاطر مختلفة مرتبطة بالاستغلال الإجرامي للمعطيات الشخصية، على غرار الاحتيال والنصب والقرصنة وسرقة الهوية. ويمكن أن يؤدي اختراق الحساب إلى سرقة المعلومات الشخصية، في حين أن سرقة الهوية يمكن أن تسبب أضرارًا مادية ونفسية بالغة. ويتعين تحسيس الأطفال منذ صغرهم بأهمية السلامة عبر الأنترنت وحماية بياناتهم الشخصية وتحفيزهم على ضرورة توخي الحذر بشأن المعلومات التي يشاركونها، وتلقينهم الممارسات الجيدة لتأمين حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويفيد البحث الذي أجراه المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار[21] أن 40 في المائة من الأطفال والشباب لا يعرفون كيفية تغيير إعدادات الخصوصية، و58 في المائة يجدون أنفسهم على مواقع الأنترنت دون رغبتهم و30 في المائة لا يعرفون كيفية التمييز بين ما يمكن تقاسمه وما لا يمكن و31 في المائة تعرضوا للتحرش الإلكتروني، و40 في المائة يقبلون طلبات الصداقة من أشخاص لا يعرفونهم، و25 في المائة فقط يقومون بإبلاغ الوالدين في حال وقوع حدث مؤلم عبر الأنترنت.

1.3 الصعوبات المرتبطة برقابة الوالدين على استعمالات الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي

مواقف متباينة

يفيد البحث الذي أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن الوالدين عموما لا يمانعون استخدام أطفالهم للإنترنت، ويرغبون في استفادتهم من مزايا التكنولوجيا. في هذا الصدد، كشف ما يقرب من 60 في المائة من أولياء الأمور الذين شملتهم الدراسة أن لديهم رأيا إيجابيا إلى حد ما بخصوص

21 - نفس المصدر

استخدام أطفالهم للإنترنت، ومع ذلك، تظل لديهم بعض المخاوف حيث يفيد 79 في المائة منهم أنهم قلقون بشأن الوقت الذي يقضيه أطفالهم على الأنترنت ومدى تأثيره على صحتهم الجسدية والنفسية.

ووفقا لبحث تجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لدى الأسر والأفراد، فإن الوالدين / أولياء الأمور لديهم خمسة مخاوف رئيسية بشأن استخدام الأطفال للإنترنت.

- 79 في المائة منشغلون بالوقت الذي يقضيه أطفالهم على الأنترنت مقارنة بالأنشطة الأخرى
- 78 في المائة قلقون بشأن التأثير على صحة الأطفال، لا سيما في ما يتعلق بالنوم والتركيز
- 45 في المائة يتخوفون من ولوج الأطفال إلى محتويات غير مناسبة
- 44 في المائة منشغلون بعدم معرفتهم بأنشطة أطفالهم على الأنترنت
- 42 في المائة لا يعلمون شيئا عن الأشخاص الذين يتفاعل معهم الأطفال على الأنترنت.

هذا ويأتي الوقت الذي يمضيه الأطفال في استعمال الأنترنت على رأس أسباب توتر العلاقات مع الوالدين. كما يشتكي الوالدان من بعض العادات الأخرى التي يعتبرونها غير ملائمة (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: السلوكات المرتبطة باستعمال الأنترنت من طرف الأطفال

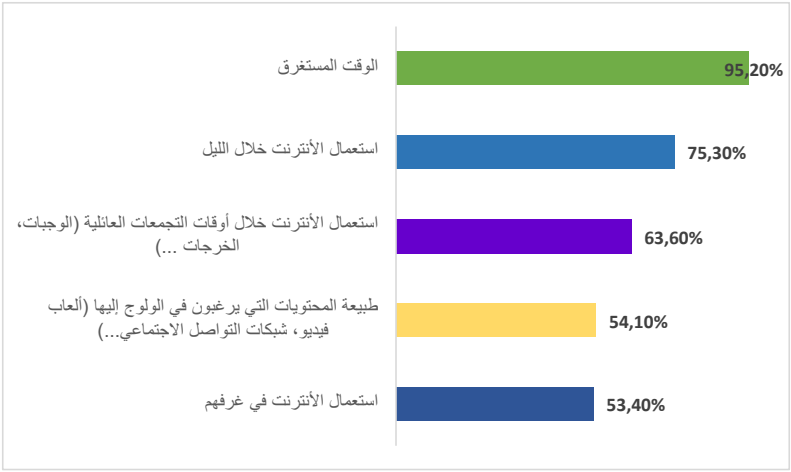

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
بحث تجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى الأسر والأفراد

الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية للمجلس «أشارك» « ouchariko.ma »

تظهر الاستشارة المواطنة تزايد الوعي بشأن المخاطر المرتبطة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال. في هذا الصدد، صرح قرابة 60 في المائة أنه سبق لهم أن عايشوا في وسطهم القريب حالات للاعتداء على السلامة النفسية والجسدية للأطفال عبر شبكات التواصل الاجتماعي. يتعلق الأمر أساسا بالرسائل والمحتويات التي يتعرض لها الأطفال لا سيما محتويات ذات طابع جنسي أو إباحي (67 في المائة) ورسائل تحرض على الكراهية والعنف (55 في المائة) وحالات التحرش الإلكتروني (46 في المائة)، فيما يتحدث ربعهم عن تجارب قرصنة حساباتهم الشخصية. في حين، كان لثلاث أرباع الحوادث المسجلة أثر سلبي على سلوكات الأطفال (78 في المائة).

أمام المخاطر التي يتعرض لها الأطفال على شبكات التواصل الاجتماعي، يتبنى الوالدان مواقف مختلفة تتراوح بين المراقبة المباشرة على الأجهزة (9 من أصل 10 تقريبًا) إلى استخدام أدوات رقمية متنوعة للرقابة. ويظل اللجوء إلى آليات الرقابة الرقمية هامشيا[22]. ولا تعتبر الكلفة السنوية لهذه الخدمة (100 درهم سنويا أو 10 دراهم شهريا) عائقا أساسيا لاستعمالها، بل يرجَّح أن يعود الأمر، حسب بعض الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، إلى غياب الوعي لدى الوالدين بالمخاطر المرتبطة باستعمال الأطفال للأنترنت وبعدم إدراكهم بشكل كاف لمزايا هذه الحلول الرقمية.

الرسم البياني 8: تقنيات رقابة الوالدين

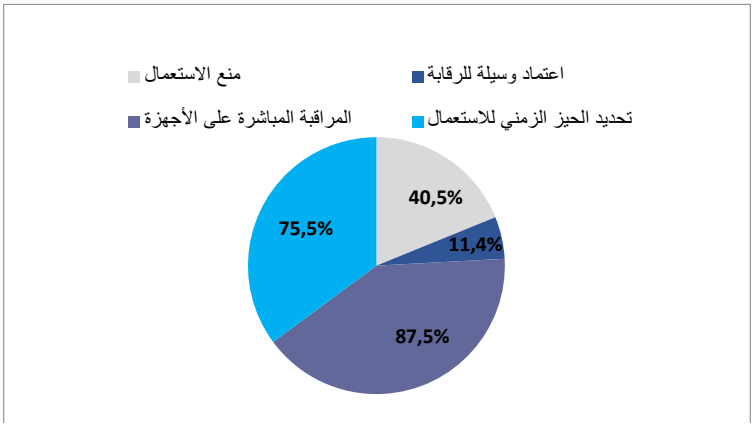

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
بحث تجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى الأسر والأفراد

الاستشارة المواطنة «أشارك» «oucharikо.ma»

أظهرت نتائج الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية للمجلس أن رقابة الوالدين تظل معتدلة بنسبة 47 في المائة من الحالات وبأنها تتجلى في تحديد وقت الربط بالأنترنت (64 في المائة) أو الرقابة المباشرة على شاشة الطفل (42 في المائة).

ويدرك الوالدان بشكل عام الحاجة إلى تحسين مهاراتهم وقدراتهم الرقمية بغية مساعدة أطفالهم وتأطيرهم بشكل أفضل على مواقع الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ويعبرون عن حاجتهم إلى الدعم لمواكبة أطفالهم في هذا المجال.

ويؤكد الرسم البياني 9 حول نتائج البحث الذي أجرته الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات أن الوالدين لديهم احتياجات متنوعة فيما يتعلق بالمساعدة على تأطير استخدام أطفالهم للتكنولوجيا الرقمية. في هذا الصدد، يتعين إيلاء اهتمام خاص لتدبير وقت استعمال الأنترنت الشاشة، مما يؤكد انشغالهم بشأن الوقت الذي يقضيه الأطفال على الأنترنت، ثم تأتي الحاجة إلى تأمين إعدادات استعمالهم لشبكة الأنترنت.

كما يبحث عدد لا يستهان به من الوالدين عن استشارات بخصوص انتقاء المحتويات، خوفا من تعرض الأطفال لمحتويات غير ملائمة. وتظهر نتائج البحث اهتماما كبيرا بتدبير شبكات التواصل الاجتماعي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مما يعكس وعيهم بالمخاطر المرتبطة بالحياة الشخصية على الأنترنت.

22 – أكدت شركة اتصالات المغرب أن هناك أقل من 1 في المائة من مشتركي الإنترنت لديها الذين اكتتبوا في خدمة رقابة الوالدين – جلسة إنصات 15 نونبر 2023

الرسم البياني 9: الاحتياجات التي يعبر عنها الوالدان لتأطير استعمال الأطفال للأنترنت

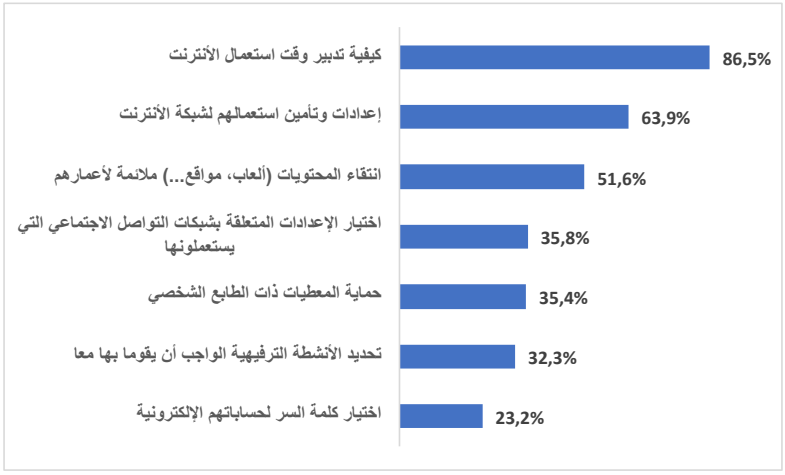

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
بحث تجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى الأسر والأفراد

2. حماية الطفل (ة) المغربي (ة) من المخاطر الرقمية: برامج ومبادرات إرادية في حاجة إلى الالتقائية والمقاربة المندمجة

تعتمد حماية الأطفال على الأنترنت بالمغرب على تدخلات ومبادرات متنوعة من قبل العديد من الفاعلين العموميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص كمتعهدي الاتصالات ووسائل الإعلام السمعي البصري. وتتمحور هذه المبادرات التي تؤطرها ترسانة قانونية حول محورين أساسيين هما: الوقاية ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

2.1 الإطار القانوني للحماية الرقمية

تشتمل الترسانة القانونية التي تؤطر حماية الطفولة عموما على مجموعة من النصوص التشريعية والالتزامات الدولية التي تتصدى للمخاطر على الأنترنت إما بكيفية صريحة أو ضمنية.

مؤطر 2: ترسانة وأدوات قانونية لحماية الطفولة

- دستور 2011

القوانين الوطنية:

- مدونة الأسرة
- القانون الجنائي
- القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية
- القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

- القانون رقم 11.15 المتعلق بإعادة تنظيم الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
- القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري
- القانون رقم 07.03 المتعلق بنظم المعالجة الآلية للمعطيات
- القانون 13-83 المكمل للقانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري
- القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات
- القانون رقم 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء

الاتفاقيات الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي صادق عليها المغرب سنة 1993
- اتفاقية بودابست حول محاربة الجريمة الإلكترونية الصادرة عن مجلس أوروبا والبروتوكول الإضافي الملحق بها
- اتفاقية لانزاروت بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي[23]
- اتفاقية مجلس أوروبا رقم 108 لحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي[24].

ويتبين من خلال الدراسات المنجزة في الموضوع، لا سيما تلك التي قام بها المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار وكذا جلسات الإنصات مع الفاعلين المعنيين، أن الإطار القانوني لا يواكب بالقدر الكافي خصوصيات البيئة الرقمية، بحيث تجدر الإشارة إلى غياب تعريف محدد للجرائم المرتكبة عبر الأنترنت، مما يخلق فراغًا قانونيا فيما يتعلق بمسؤولية المقاولات العاملة في هذا المجال. كما أن غياب قواعد واضحة تنظم استعمال شبكات التواصل الاجتماعي من طرف القاصرين يفضي إلى نوع من الهشاشة في حماية هذه الفئة في البيئة الرقمية.

وثمة جوانب قانونية أخرى يتعين تعزيزها من أجل ضمان حماية ناجعة للأطفال على المنصات الرقمية، وخاصة في مجال قضاء الأحداث وحقوق الضحايا في المواكبة وجبر الضرر، والاسترشاد بتشريعات بلدان أخرى فيما يتعلق بتحديد سن الرشد الرقمي في 15 سنة، ومكافحة الكراهية على الأنترنت، ووضع إجراءات صارمة لتدبير حسابات القاصرين.

23 – بادر المغرب سنة 2013 لوضع طلب للانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي وأصدر في الجريدة الرسمية المصادقة على القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية لانزاروت في 2014. غير أنه إلى اليوم، لم يستكمل مسلسل المصادقة عليه.

24 – انضم المغرب إلى اتفاقية حماية الأشخاص اتجاه المعالجة الرقمية للمعطيات ذات الطابع الشخصي (الاتفاقية 108 لمجلس اوروبا) والبروتوكول الإضافي الملحق بها في 28 ماي 2019.

مؤطر 3: مقتطف من القانون الفرنسي رقم 2023-566 المؤرخ في 7 يوليوز 2023 الرامي إلى تحديد سن الرشد الرقمي ومكافحة الكراهية على الأنترنت (مثال فرنسا)

المادة 6-7:

I. يرفض مقدمو خدمات مواقع التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت العاملون في فرنسا تسجيل القاصرين الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا، ما لم يتم الحصول على ترخيص بهذا التسجيل من قبل ولي أمر الطفل. كما يشترطون الحصول وفق نفس الشروط وفي أسرع وقت ممكن، على إذن صريح من ولي أمر الطفل فيما يتعلق بالحسابات التي تم إنشاؤها بالفعل والتي يملكها قاصرون تقل أعمارهم عن 15 عامًا. وعند التسجيل، توفر هذه المقاولات معلومات للمستعمل الذي يقل عمره عن خمسة عشر عامًا ولولي أمر الطفل حول المخاطر المرتبطة بالاستخدامات الرقمية ووسائل الوقاية. كما تقدم للمستعملين دون سن الخامسة عشرة عاما **معلومات واضحة ومناسبة** عن شروط استعمال معطياتهم وحقوقهم التي يضمنها القانون رقم 78-17 المؤرخ في 6 يناير 1978 المتعلق بمعالجة المعلومات والملفات والحريات.

«يجوز لولي أمر الطفل أن يطلب من مقدمي خدمات مواقع التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت **تعليق حساب قاصر** يبلغ من العمر 15 سنة.»

«عند تسجيل قاصر، يقوم **مقدمو خدمات شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت بتشغيل نظام للتحكم في وقت استعمال الخدمة** وإبلاغ المستعمل بانتظام بهذا الوقت من خلال إرسال إشعارات.

«**ومن أجل التحقق من عمر المستعملين النهائيين** وترخيص من له حق الولاية على الطفل، يستخدم مقدمو خدمات شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت حلولاً تقنية تتوافق مع الإطار الذي وضعته هيئة تقنين الاتصال السمعي البصري والرقمي، بعد التشاور مع الهيئة الوطنية للمعلوماتية والحريات.

II. عندما يتبين أن مقدم خدمة شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت لم يتوصل إلى حل تقني معتمد للتحقق من عمر المستعملين النهائيين وترخيص ولي أمر الطفل لتسجيل القاصرين الذين يبلغون 15 عامًا، فإن رئيس هيئة تقنين الاتصال السمعي البصري والرقمي يبعث إليه إشعاراً رسمياً، بأية وسيلة كفيلة بتحديد تاريخ الاستلام، لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة (I). ويتوفر مقدم الخدمة على أجل خمسة عشر يوماً ابتداء من تاريخ الاستلام لتقديم ملاحظاته.

«وعند انقضاء الآجال، وفي حال عدم الامتثال للإعذار، يجوز لرئيس هيئة تقنين الاتصال السمعي البصري والرقمي إحالة الأمر إلى رئيس المحكمة القضائية بباريس لغرض إلزام مقدم الخدمة بتنزيل حل تقني مطابق.

«إن عدم احترام مقدم خدمات شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت للالتزامات المنصوص عليها في نفس القانون يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز 1 في المائة من حجم مبيعاته العالمي للسنة المالية السابقة.

III. «إن الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة I لا تنطبق سواء على الموسوعات الإلكترونية غير الربحية أو على الدلائل التربوية أو العلمية غير الربحية

IV. «تحدد شروط تطبيق هذه المادة بمرسوم يصدر خلال انعقاد مجلس الدولة وبعد التشاور مع اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات. »

2.2 مكافحة الجريمة الإلكترونية[25]

تضطلع المديرية العامة للأمن الوطني بدور أساسي في محاربة الجريمة الإلكترونية لا سيما الجرائم المستهدِفة للأطفال. وتتوفر على هياكل خاصة لرفع هذه التحديات بفضل مواردها البشرية والتقنية المتخصصة.

وتنظم المديرية العامة للأمن الوطني عمليات مكافحة الجريمة الإلكترونية عبر العديد من الوحدات:

- مصلحة مركزية لمكافحة الجريمة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة على مستوى المديرية المركزية للشرطة القضائية، وتضم هذه المصلحة مختبرا لتحليل الآثار الرقمية.
- مكتب وطني متخصص على مستوى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية.
- خمسة مختبرات جهوية لتحليل الآثار الرقمية بولايات أمن الدار البيضاء وفاس ومراكش والعيون وتطوان و32 فرقة متخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية موزعة على التراب الوطني.

كما تتوفر المديرية العامة للأمن الوطني على فرق متخصصة للأحداث القاصرين تعمل على مستوى مصالح الشرطة القضائية. وتتولى هذه الفرق التعاطي مع شؤون القاصرين والاحتفاظ بهم في أماكن مخصصة لذلك. وفي إطار مهمتها، أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني خدمة مراقبة الأنترنت، وتتعاون مع العديد من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الإنتربول وشبكات التواصل الاجتماعي، مما يمنحها امتياز الولوج إلى المعطيات اللازمة للتحقيقات القضائية.

وتنظم المديرية العامة للأمن الوطني بصفة دورية حملات وأنشطة توعوية في المؤسسات المدرسية[26].

2.3 برامج ومبادرات متعددة في مجالات الوقاية والتكوين والتحسيس

خلال 2020، وضعت لجنة التنسيق الوطنية[27] لمبادرة «**الثقافة الرقمية/حماية الأطفال على الأنترنت**» وإطلاق المنصة الوطنية للحماية الإلكترونية e-himaya.ma لتعزيز الاستخدام الآمن للمجال الرقمي لدى الأطفال. وقد تم إسناد هذه المنصة بتوزيع دلائل موضوعاتية للفئات المعنية (الأطفال، الوالدان/ أولياء الأمور، الشباب/الطلبة، الأساتذة) وتنظيم ندوات وورشات التكوين[28] لفائدة الفئات المذكورة.

من جهته، وضع القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية العديد من المبادرات لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة التربوية، لا سيما برنامج GENIE الذي تم إطلاقه سنة 2006. وقد أتاح هذا البرنامج تكوين حوالي 300.000 من الفاعلين التربويين وتطوير محتويات بيداغوجية رقمية. وفي إطار خارطة طريق وزارة التربية الوطنية 2022-2026، جرى تعزيز الاستخدام التعليمي للأدوات الرقمية في التَّعَلُّمات.

25 – الجرائم الإلكترونية مصطلح عام يشير إلى عدد من الأنشطة الإجرامية التي تستهدف جهاز كمبيوتر أو شبكة كمبيوتر أو جهازا متصلا بالشبكة. ويقوم مرتكبو هذه الجرائم بالعديد من الأنشطة غير القانونية العابرة للحدود، وتتعلق هذه الجرائم باختراق الحسابات، وتزوير الهوية، والابتزاز الجنسي، والاحتيال، والتشهير، والابتزاز، وغيرها.

26 – فيما يتعلق باستعمال التكنولوجيا الرقمية على وجه الخصوص، أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني عدة كتيبات إعلامية تغطي مواضيع مختلفة، كحماية البريد الإلكتروني والحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي، وحماية الحواسيب الشخصية والهواتف، والابتزاز الجنسي، والتصفح الآمن على الإنترنت، إلخ.

27 – تتكون من: وزارة العدل، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وبنك المغرب، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات، والدرك الملكي، والمديرية العامة للأمن الوطني، والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ، ووكالة التنمية الرقمية، والمرصد الوطني لحقوق الطفل.

28 – عند نهاية غشت 2023، استفاد 2940 من الأطفال و280 أستاذا وأستاذة و320 شابًا وشابة من دورات تكوينية.

وفي يناير 2022، تم إطلاق برنامج تجريبي[29] يتعلق بتجويد المناخ المدرسي. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين المناخ المدرسي ومنع حالات التنمر أو التحرش في العديد من المؤسسات التعليمية. ويتضمن ورشات للتكوين لفائدة المدرسين لتزويدهم بالأدوات اللازمة لتدبير أمثل لهذه الحالات. في هذا الإطار، تم إدراج وحدة الأمن السيبراني بالنسبة لتلاميذ السنة الخامسة من التعليم الابتدائي، مما يؤكد على أهمية الاستعمال الآمن للأنترنت.

وعند نهاية 2023، تم إطلاق برنامج تكوين المكونين، بميزانية تبلغ حوالي مليوني درهم بالنسبة للموسم الدراسي 2023-2024 بهدف تعزيز قدرات المدرسين في مجال حماية الأطفال على الأنترنت.

من جهة أخرى، وبمناسبة اليوم العالمي للأنترنت الآمن، يتم تنظيم عدد من الأنشطة ذات الصلة طيلة شهر فبراير من كل سنة، علاوة على حملات تحسيسية دورية حول التحرش السيبراني والتحرش في الوسط المدرسي.

هذا، وتساهم العديد من القطاعات والمؤسسات والهيئات العمومية في هذه الأنشطة التحسيسية، لا سيما القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، التي أصدرت دليلا حول حماية الأطفال عبر شبكات التواصل الاجتماعي بتعاون مع اليونيسيف، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري[30] ووكالة التنمية الرقمية من خلال منصتها «Academia Raqmya». من جهتها، وضعت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي المنصة الرقمية «كون على بال» Koun3labal[31] والتي تقدم أدوات رقمية لتحسيس الشباب والوالدين بالمخاطر المرتبطة باقتسام معطيات تتعلق بحياتهم الخاصة على الأنترنت.

كما يضطلع المجتمع المدني بدور فعال في هذا المجال، نذكر على سبيل المثال إطلاق بوابة cyber-confiance.ma)) خلال 2021، بمبادرة من المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار[32] بغية الإبلاغ عن التحرش السيبراني خاصة ضد الأطفال والشباب، والتربية على المواطنة الرقمية.

الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية أشارك

أظهرت نتائج الاستشارة المواطنة أن مختلف المنصات الرامية إلى التحسيس بالرهانات والتحديات المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي غير معروفة كفاية من طرف الأطفال والشباب. فبالكاد، يعرف 14 في المائة من المشاركين بوجود منصة himaya.gov.ma، في حين يعرف 9 في المائة منصة cyberconfiance.ma، بينما 7 في المائة من المستجوبين يعرفون منصة koun3labal.com.

29 – انطلق المشروع التجريبي في يناير 2022 على مستوى ثلاث مؤسسات للتعليم الثانوي التأهيلي، تابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة، وفي 61 مؤسسة للتعليم الإعدادي بالمديرية الإقليمية لطنجة التابعة لأكاديمية طنجة تطوان الحسيمة. وبهذه المناسبة، سيتم تنظيم ورشات تكوينية للأساتذة بالتعاون مع العديد من الشركاء على غرار الوكالة الوطنية للتنمية الرقمية، واللجنة التنسيقية لمبادرة «الثقافة الرقمية/حماية الطفل عبر الإنترنت»، والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي.

30 – تضطلع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA) منذ 2016 بالعمل في مجال تعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية عن طريق مبادرات على غرار إعداد دليل تحت عنوان «استخدام الأنترنت في كامل الأمان». ويهدف هذا الدليل إلى تقديم أدوات تتيح تطوير التحقق من الخبر أو التعرف على مضمون غير لائق أو حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتجنب الوقوع في الإدمان الرقمي. ويشرح الدليل أيضًا أهمية الحوار المبني على الثقة بين الأطفال وأولياء أمورهم في مجال الاستخدام العقلاني للمضامين التي تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي.

31 – تهدف هذه المنصة إلى تحسيس الأطفال والمراهقين وأولياء الأمور والأساتذة بمخاطر اقتسام معطيات تتعلق بحياتهم الخاصة على الأنترنت. وتقترح دلائل وألعاب وأنشطة حول المخاطر التي تهددهم من خلال اقتسام لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي..

32 – المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار هو جمعية بحثية ذات هدف غير ربحي وفاعل أكاديمي يجمع العديد من الباحثين والخبراء في مختلف الميادين المرتبطة بالعلوم التطبيقية والتكنولوجيات الحديثة.

على الرغم من وجود العديد من التدابير والمبادرات، فإنها تظل مجزأة وغالباً ما تكون التدخلات بكيفية معزولة عن بعضها دون أن تلتئم ضمن رؤية استراتيجية مشتركة. وتعتبر المقاربة المندمجة أساسية لحماية ناجعة ومستدامة للأطفال في البيئة الرقمية

3. توصيات الهيئات الدولية من أجل تعزيز حماية الأطفال في البيئة الرقمية

توصي الهيئات الأممية والآليات الدولية باعتماد مقاربة شاملة واستراتيجية لحماية الأطفال في البيئة الرقمية، مع التأكيد على الأهمية البالغة لإدماج حقوق الطفل في السياسات الوطنية. كما توصي بضمان إشراك الأطفال بشكل فعال مع الحرص على موافقتهم المستنيرة التي تتلاءم مع مستوى نموهم، والمراعاة الكاملة لآرائهم، وإبلاغهم بتأثير مساهماتهم على القرارات النهائية. كما ينبغي توفير الموارد الكافية لضمان المشاركة الحقيقية للأطفال.

وفي هذا الصدد، **يؤكد التعليق العام رقم 25** (2021) **بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية** الصادر عن لجنة حقوق الطفل على ضرورة ملاءمة السياسات الوطنية لحماية الأطفال في البيئة الرقمية وإتاحة الفرصة للأطفال للاستفادة من المشاركة في البيئة الرقمية وضمان وصولهم إليها على نحو آمن. وينبغي أن تتوافق التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية وتعزيز منظومات حماية الطفولة على الأنترنت.

أما **الاتحاد الدولي للاتصالات**، فقد أصدر المبادئ التوجيهية الأساسية الإحدى عشر من أجل تأطير إعداد استراتيجية وطنية لحماية الأطفال على الأنترنت، قائمة على التعاون بين القطاع العام والخاص واحترام الحقوق الأساسية للأطفال وإشراك الأطفال في إعداد هذه الاستراتيجيات.

وتوصي **الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال** بحماية استباقية للأطفال على شبكات التواصل الاجتماعي، وتكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة والقيام بحملات للتحسيس والتكوين لفائدة الوالدين والمقاولات.

ومن جهة أخرى، تشدد **منظمة الأمم المتحدة للطفولة** (**اليونسيف**) على العمل على عدة مستويات تتضمن السياسة والعدالة الجنائية والدعم المقدم للضحايا والتزام المجتمع وتقنين الصناعة والحملات التحسيسية في الإعلام.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يوصي **الجراح العام** بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الصحة النفسية للشباب بمجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف واضعي السياسات، ومقاولات التكنولوجيا، والوالدين، والأطفال، والباحثين، بغية ضمان تفاعل آمن وسليم مع وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن جهته، يحث **مجلس أوروبا** (التوصية CM/Rec(2018 7)) الدول على إعداد استراتيجيات وطنية شاملة وإشراك الأطفال في هذه العملية وتقييم التقدم المحرز.

مؤطر4: نقاط القوة ونقاط الضعف والخلاصات الأساسية

اعتمادا على تحليل التفاعل القائم بين الطفولة وشبكات التواصل الاجتماعي، سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجموعة من نقط القوة ومكامن الضعف التي تميز البيئة الرقمية الوطنية.

نقاط القوة

1. وعي متزايد بضرورة العمل على حماية الأطفال: الاعتراف بضرورة العمل من أجل ضمان بيئة رقمية آمنة للأطفال، لا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي.
2. تعبئة متعددة القطاعات: التزام قوي لدى مختلف الفاعلين المعنيين لحماية الأطفال على الأنترنت، من قطاعات حكومية وفعاليات المجتمع المدني وقطاع الاتصالات والقطاع الرقمي.
3. وجود إطار قانوني: يغطي مختلف الجوانب الأساسية المتعلقة بحماية الطفل تم وضعها مسبقا.
4. التعاون على أوسع نطاق: شراكات وطنية ودولية تعزز جهود الحماية.
5. توفر المعطيات: أبحاث ودراسات وطنية ذات جودة عالية.

مكامن الضعف

1. غياب رؤية مشتركة واضحة المعالم يتقاسمها الفاعلون في مجال حماية الطفولة على الأنترنت.
2. غياب التأطير الاستراتيجي: نقص على مستوى التنسيق والتنظيم بين الأنشطة والتدخلات التي يقوم بها مختلف الفاعلين.
3. محدودية التتبع والتقييم: ضعف تحليل تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على الأطفال، وآثار المبادرات التحسيسية على الأطفال.
4. ضعف التربية الرقمية: غياب تربية الأطفال والأسر على الاستعمال الآمن والمسؤول للبيئة الرقمية، مما يحد من قدراتهم على تدبير المخاطر المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي.
5. مشاركة محدودة للأطفال والشباب: انخراط محدود للأطفال والشباب في عملية اتخاذ القرار والعمل.
6. أوجه قصور على المستوى القانوني: نقائص في بعض التشريعات تحول دون مواكبة خصوصيات المجال الرقمي والتطور السريع للجريمة الإلكترونية التي تستهدف الأطفال.

يستنتج مما سبق عدد من الخلاصات الأساسية:

- إمكانات التكنولوجيا الرقمية: يمنح تطور التكنولوجيا الرقمية فرصا مهمة للأطفال لتحفيز ملكاتهم الإبداعية وتعزيز النماء الشخصي.
- ضرورة حماية الأطفال: أصبحت حماية الأطفال في البيئة الرقمية أمرا حاسما لا سيما في ما يتعلق بتأمين استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي ضد المخاطر الجسيمة.

- المسؤولية المشتركة: تستدعي حماية الأطفال في البيئة الرقمية اعتماد مقاربة منسقة تشرك العديد من الفاعلين، وتستند إلى الإطار القانوني الملائم لضمان نجاعة هذه الحماية.
- أهمية التربية الرقمية[33] : تكوين الأطفال والأسر في مجال استعمال الأنترنت بشكل آمن، ضروري لتقليص المخاطر.

7. ضرورة إدماج حماية الأطفال على الإنترنت ضمن أهداف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

بناء على هذا التشخيص، واستلهاما للمبادئ التوجيهية للهيئات الدولية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإرساء بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال. وهو ما يستدعي إدماج حماية الأطفال على الأنترنت ضمن أهداف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، مع تعزيز هذه الأخيرة وتسريع تنزيلها (البرنامج التنفيذي الثاني) [34].

ولتحقيق ذلك، يتعين مضافرة جهود التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، بغية رفع التحديات المرتبطة بحماية الأطفال، ولا سيما في المجال الرقمي.

المحور الأول: ملاءمة الإطار القانوني مع التطورات التي يشهدها العالم الرقمي، تماشيا مع الهدف الاستراتيجي 1 للسياسة المندمجة لحماية الطفولة الذي يرمي إلى تقوية الإطار القانوني وتعزيز فعاليته. وتعتبر هذه الملاءمة ضرورية لرفع التحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الرقمية.

في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، لا سيما بما يواكب الديناميات المطردة للبيئة الرقمية. يتعلق الأمر بتوصيف الجرائم المرتكبة على الأنترنت وتوضيح المسؤوليات بالنسبة للمقاولات التكنولوجية والمتعهدين في مجال الاتصالات وتحديد القواعد المؤطرة لاستعمال شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال.
- تحديد سن الرشد الرقمي: من الضروري التفكير في إرساء السن التي يمكن للطفل الولوج فيها إلى شبكات التواصل الاجتماعي، دون موافقة من الوالدين، وهو ما يستدعي وضع آليات ملزمة لمقدمي خدمات شبكات التواصل الاجتماعي كالتالي:

33 - Magali Persch, Mélody Soulairol. L'éducation au numérique. Education. 2019.
« L'éducation au numérique regroupe la pratique de l'outil informatique en tant que tel, l'éducation aux médias et à l'information et l'informatique. »

34 – تذكير بالأهداف الاستراتيجية للسياسة المندمجة لحماية الطفولة:
. تقوية الإطار القانوني وتعزيز فعاليته،
. إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة،
. وضع معايير للمؤسسات والممارسات،
. النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية،
. وضع منظومات للتتبع والتقييم والمراقبة.

- رفض تسجيل القاصرين دون موافقة الوالدين، وإعلام القاصرين والوالدين أو أولياء الأمور بالمخاطر المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الوقاية، وشروط استخدام المعطيات ذات الطابع الشخصي وحقوق المستعملين.
- منح الوالدين أو أولياء الأمور إمكانية مطالبة مقدمي خدمات شبكات التواصل الاجتماعي بتعليق حسابات الأطفال في حالة وجود مخاطر أو انتهاكات ؛
- وضع آليات لمراقبة الأوقات التي يقضيها الأطفال في استعمال الشبكات، مع إرسال إشعارات منتظمة للمستعملين بخصوص المدة الزمنية التي يقضونها على شبكات التواصل الاجتماعي.

• دعم ضحايا الجرائم الرقمية: ضمان المواكبة القانونية والنفسية الناجعة والمتاحة لضحايا الجرائم الرقمية.

المحور الثاني: تسريع إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، وفق الهدف الاستراتيجي رقم 2 للسياسة المندمجة لحماية الطفولة، ترصد التجاوزات والمخاطر وتقدم المساعدة والتكفل والتتبع للأطفال ضحايا العنف الرقمي

في هذا الصدد، يوصى ب:

• إدماج المخاطر المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي في مجال الرصد والتكفل مما يفضي إلى وضع آليات التبليغ والانتصاف القضائي وغير القضائي الملائمة والمرنة وسهلة الولوج بالنسبة للأطفال وأولياء أمورهم.

• ضمان يقظة ترابية ووطنية لتطور المخاطر وتعزيز المعرفة بحجم الحاجيات المتعلقة بحماية الطفولة، من خلال توفير المعطيات وإنجاز الأبحاث بشكل منتظم بالتعاون مع الجامعات.

المحور الثالث: في إطار الهدف الاستراتيجي 4، تطوير بيئة رقمية دامجة مع تعزيز التربية الرقمية لفائدة الأطفال والوالدين وأولياء الأمور والأساتذة. ويروم هذا الإجراء تعزيز المعايير الاجتماعية التي توفر الحماية الناجعة للأطفال.

في هذا الصدد، يوصي المجلس ب:

• إدراج التربية الرقمية في المناهج الدراسية منذ سن مبكرة وتنمية الحس النقدي لدى التلميذات والتلاميذ مع الحرص على التأكد من صحة المعلومات ومقارنة المصادر، وهي مهارات أساسية للتعامل مع البيئة الرقمية[35] بكيفية مستنيرة.

• إشراك الأطفال والوالدين والمدرسين في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم برامج التربية الرقمية.

• العمل بشكل منتظم على تحسيس الساكنة من خلال مختلف وسائل الإعلام بمخاطر الأخبار الزائفة مع العمل على استهداف كل فئة على حدة (الأطفال، والمراهقون، والمسنون وغير المتعلمين وغيرهم)[36]؛

35 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان: «الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة» 2022–

36 – المصدر نفسه

- تحسيس منتجي المعلومات والمحتويات الرقمية سواء كانوا مهنيين أو غير مهنيين (المدونون والمؤثرون)، بدورهم وبالمسؤولية الملقاة على عاتقهم بخصوص مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال أنشطة للتكوين المستمر ذات الصلة[37].

- اعتماد الخيارات التقنية لرقابة الوالدين على المحتوى الرقمي. في هذا الإطار، يتعين على الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مطالبة الفاعلين في قطاع الاتصالات بإدراج حلول رقابة الوالدين المجانية في عروض الاشتراك في الأنترنت. ويجب إبراز هذه الحلول في العروض الإعلانية الموجهة للوالدين والمستعملين بغية تحسيسهم بمختلف المخاطر المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي.

- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف بشكل استباقي عن المحتويات غير المناسبة، وتحليل السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، وملاءمة رقابة الوالدين بشكل شخصي وضمان ضبط المحتويات الخطيرة بغية ضمان استجابة سريعة وناجعة للتهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي.

في إطار الهدف الاستراتيجي رقم 5، وضع مؤشرات لقياس حماية الطفولة على الأنترنت. ويعتبر هذا الإجراء أساسيا لوضع منظومة معلوماتية موثوقة وموحدة والقيام بالتتبع والتقييم والمراقبة بكيفية منتظمة وفعالة.

في هذا الصدد، يوصَى ب:

- اعتماد مؤشر سلامة الطفل على الأنترنت (COSI)[38]، الذي يقيس نجاعة السياسات العمومية في مجال حماية الأطفال على الأنترنت.

- وضع منظومات للإعلام والتتبع والتقييم على المستوى المحلي والجهوي.

إن تحقيق هذه الأهداف يقتضي تعبئة متزايدة لجميع الفاعلين المعنيين في مجال حماية الطفولة. وينبغي أن يتجسد هذا التعاون في تنسيق وتعضيد التدخلات التي تشمل الجوانب العامة وتلك المتعلقة بحماية الأطفال على الأنترنت. في هذا الصدد، يوصَى بما يلي

- إعداد تقرير سنوي موضوعاتي حول وضعية حماية الطفولة في البيئة الرقمية وتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال وتقديمه أمام أنظار اللجان المختصة في البرلمان من طرف القطاع الحكومي المكلف بالطفولة.

- إشراك موسع للفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني والأطفال والشباب في إعداد وتقييم برامج حماية الطفولة فيما يتعلق بالاستعمالات الرقمية.

- تعزيز التفاعل بين السلطات العمومية المختصة ومنصات التواصل الاجتماعي بغية تحسين التعاون وتقاسم المعلومات بهدف تأمين البيئة الرقمية.

37 – المصدر نفسه

38 – الملحق رقم 3

الملاحق

الملحق رقم 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

فئة الخبراء
فؤاد ابن الصديق
حكيمة حميش
أمينة العمراني
عبد المقصود راشدي
فئة النقابات
أحمد بهنيس
محمد بنصغير (نائب مقرر اللجنة)
محمد دحماني
محمد عبد الصادق السعيدي (نائب رئيس اللجنة)
لحسن حنصالي (مقرر اللجنة)
مصطفى اخلافة
عبد الرحمان قنديلة
جامع المعتصم
فئة الهيئات والجمعيات المهنية
محمد حسن بنصالح
عبد الحي بسة
محمد بولحسن
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
ليلى بربيش
جواد شعيب (رئيس اللجنة)
حكيمة الناجي
عبد الرحمان الزاهي
الزهرة زاوي
فئة الأعضاء المعينين بالصفة
عبد العزيز عدنان
خالد الشدادي
لطفي بوجندار
كاييز عثمان

الخبراء الداخليون الذين واكبوا اللجنة في إعداد هذا الرأي

الخبراء الداخليون للمجلس	محمد الخمليشي، نادية السبتي
الخبيرة المكلفة بالترجمة	نادية أوغياتي

الملحق رقم 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

قطاعات حكومية	• وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة • وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
مؤسسات وطنية وعمومية	• المديرية العامة للأمن الوطني • وكالة التنمية الرقمية • الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
منظمات دولية	• الدكتورة نجاة معلا امجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال • اليونسيف
مجتمع مدني	• المركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار
فاعلون في قطاع المواصلات	• اتصالات المغرب
خبراء	• الدكتور مصطفى شكدالي • البروفيسور حمزة شاينابو
زيارات ميدانية: الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط- سلا- القنيطرة	

الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» حول استعمال شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال

في إطار إعداد هذا الرأي حول الطفولة وشبكات التواصل الاجتماعي، أطلق المجلس استشارة مواطِنة عبر منصة «أشارك» لاستقاء تمثلات واقتراحات المواطنات والمواطنين حول هذا الموضوع، في الفترة ما بين 19 يناير و15 مارس 2024. وقد بلغ عدد التفاعلات في هذه الاستشارة 934 شخصا أجابوا على الاستبيان. وتفصح نتائج هذه الاستشارة عن تمثلات المشاركات والمشاركين حول استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال. وجدير بالذكر أن الخلاصات الرئيسية المستمدة من هذه الاستشارة قد تم أخذها بعين الاعتبار في هذا الرأي.

بروفايل المشاركات والمشاركين

تتوزع الإجابات بين الرجال بنسبة 54 في المائة، والنساء بنسبة 46 في المائة. ولا تتعدى أعمار 50 في المائة من المستجوبين 35 سنة (أكثر من 33 في المائة ما بين 18 و24 سنة). بينما تبلغ نسبة الفئة العمرية 35-44 سنة أكثر من 21 في المائة، وأكثر من 21 في المائة أيضا بالنسبة للفئة العمرية 45-59 سنة، ولا يتجاوز العدد 7 في المائة لما فوق 60 سنة.

كما تتشكل غالبية المشاركين من ذوي المستويات الجامعية (94 في المائة)، قرابة نصفهم من الأطر (40.78 في المائة)، بينما يشكل الطلبة أكثر من الثلث (35 في المائة). وينحدر 9 من أصل 10 من الوسط الحضري (92 في المائة)، نصفهم أي 50.59 في المائة من جهتَيْ الرباط -سلا- القنيطرة (32.65 في المائة) والدار البيضاء-سطات (17.94 في المائة).

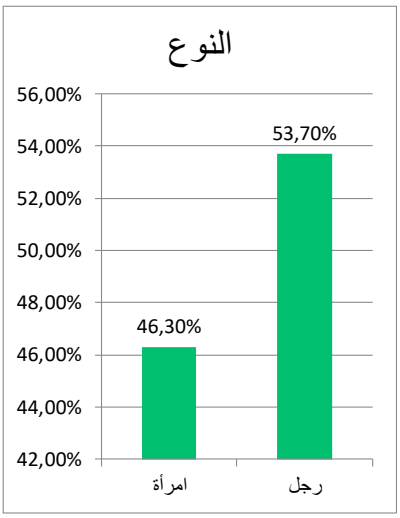

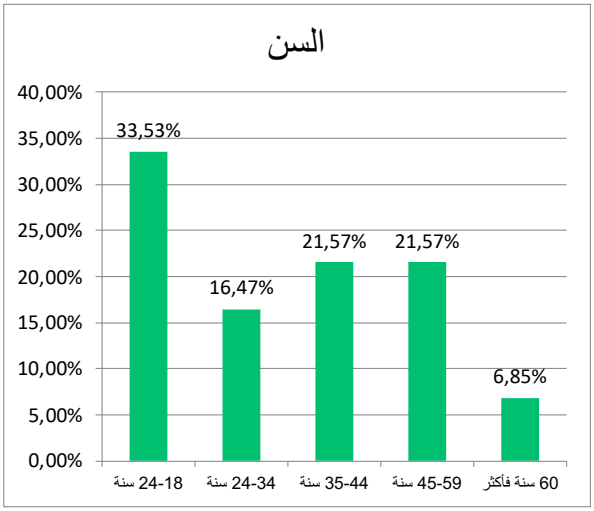

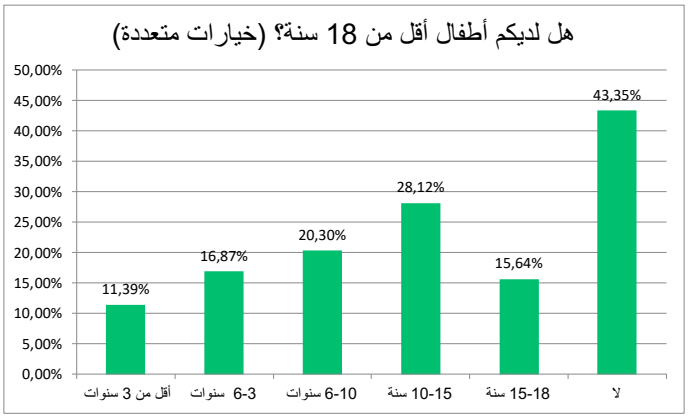

أكثر من نصف المشاركات والمشاركين لديهم على الأقل طفل واحد لا يتعدى عمره 18 سنة، 47.65 في المائة منهم يتوفرون على هاتف ذكي حصلوا عليه بعد بلوغهم 12 سنة. كما أفاد 36.91 في المائة أن أطفالهم نشيطون على شبكات التواصل الاجتماعي.

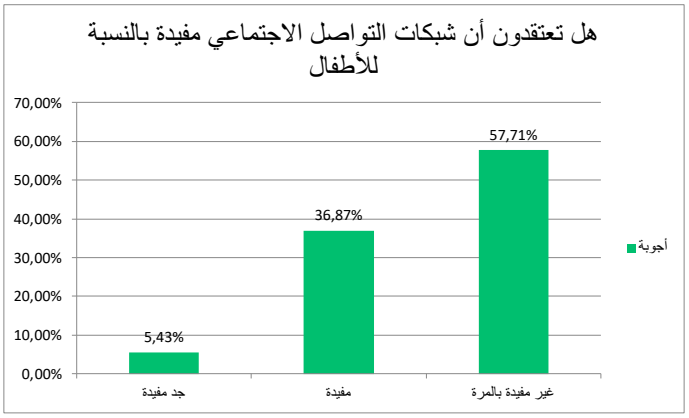

إن الخلاصة الأولى التي أظهرتها الإجابات تعبر عن تمثل سلبي نوعا ما بخصوص شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يرى ما يقرب من 58 في المائة من المشاركات والمشاركين أن شبكات التواصل الاجتماعي ليست مفيدة للأطفال، ولا يأخذون في الاعتبار آثارها الإيجابية المحتملة إلا ابتداء من 15 سنة (41.35 في المائة). ويؤكد هذا الرأي نسبة عالية من المشاركين الذين يعبرون عن قلقهم بخصوص استخدام الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي (69 في المائة)، في حين يعبر 21 في المائة عن حيرتهم إزاء هذا الاستخدام.

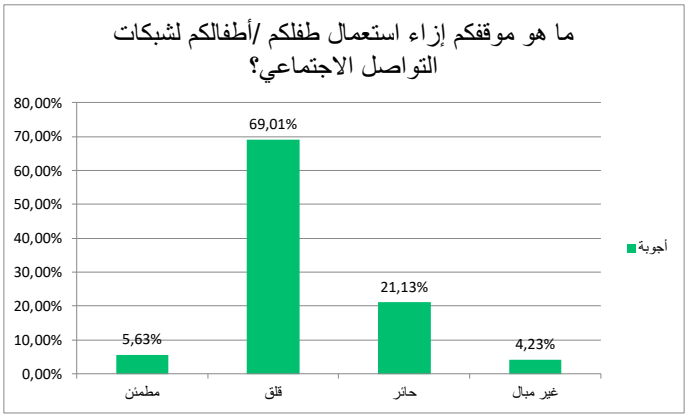

يتفق غالبية المشاركات والمشاركين على كون شبكات التواصل الاجتماعي تشكل خطرا كبيرا على الأطفال الذين يقل عمرهم عن 12 سنة. ويعتقد 58.38 في المائة منهم أن هذا الخطر يتواصل بشكل أقل حدة بعد هذا العمر.

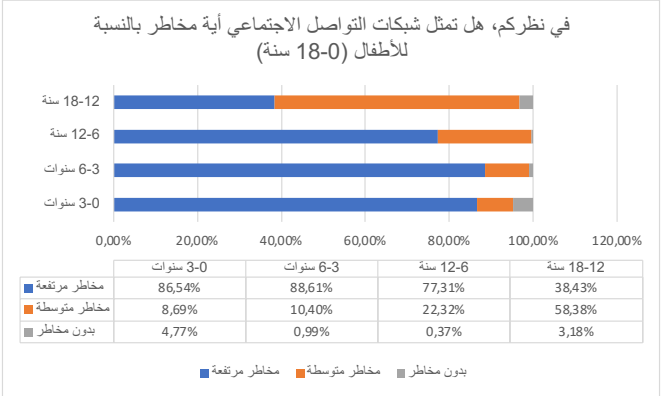

	3-0 سنوات	6-3 سنوات	12-6 سنة	18-12 سنة
مخاطر مرتفعة	86,54%	88,61%	77,31%	38,43%
مخاطر متوسطة	8,69%	10,40%	22,32%	58,38%
بدون مخاطر	4,77%	0,99%	0,37%	3,18%

ويقضي الأطفال على شبكات التواصل الاجتماعي يوميا ما بين ساعة إلى أكثر من ثلاث ساعات يوميا. كما يخصص حوالي 44 في المائة من الأطفال ما لا يقل عن ثلاث ساعات يومياً على هذه المنصات. من جهة أخرى، صرح أكثر من 14 في المائة بأنهم لا يعرفون الوقت الذي يقضيه أطفالهم على هذه المنصات.

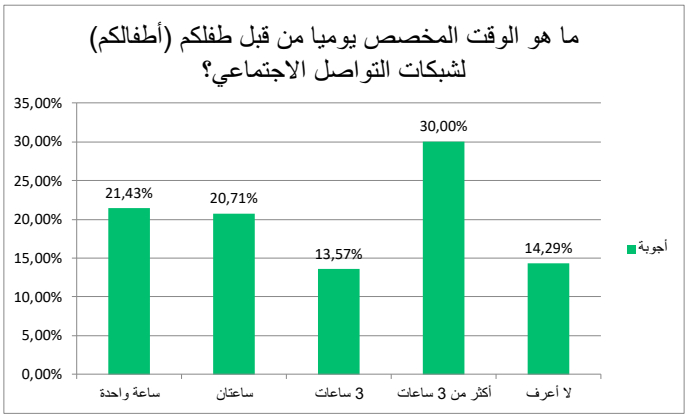

نظرًا للمخاوف التي يتقاسمها العديد من أولياء الأمور حول المخاطر المرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي، فإن الغالبية الساحقة (87 في المائة تقريبًا) يراقبون استخدام أطفالهم لها حيث تعتبر المراقبة ضرورية بالنسبة لـ 40 في المائة منهم، بينما يلجأ 47 في المائة منهم لطرق أخرى وإن كانت بشكل غير مباشر. وتتم هذه المراقبة بشكل أساسي عن طريق تحديد أوقات الربط بالأنترنت التي يلجأ إليها 64.46 في المائة من أولياء الأمور، أو عن طريق المراقبة المباشرة لشاشة الطفل، التي يعتمدها 42.15 في المائة منهم.

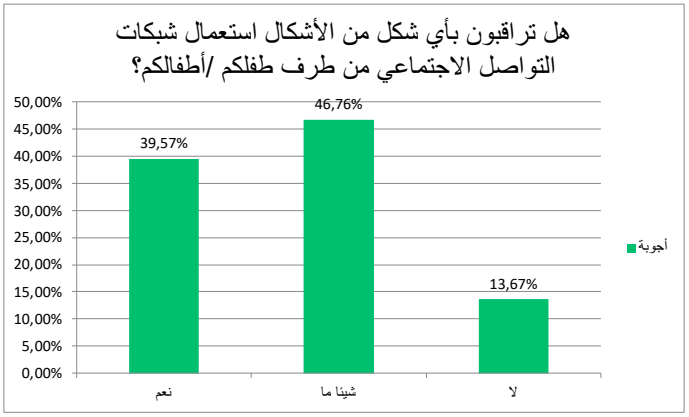

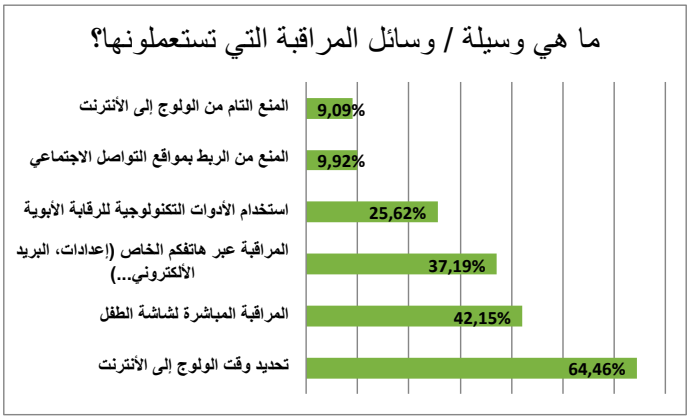

إن الشعور بعدم الثقة لدى الوالدين إزاء مواقع التواصل الاجتماعي ينبع أساسا من تجربتهم الخاصة، حيث أكد أزيد من 60 في المائة من المشاركات والمشاركين أنهم سمعوا عن حالة واحدة على الأقل من حالات الانتهاك الجسدي أو النفسي للطفل المرتبط بهذه المنصات. وتعود أسباب هذه المخاوف بشكل أساسي إلى طبيعة الرسائل والمحتويات التي يتعرض لها الأطفال، لا سيما تلك التي تكتسي طابعا جنسيا أو إباحيا (66.97 في المائة) وكذا المحتويات المحرضة على الكراهية والعنف (55.51 في المائة). وقد أفادت ما يقرب من نصف الإجابات (46.07 في المائة) أن هذه المخاطر تتمثل في حالات التحرش الإلكتروني، بينما أشارت ثلث الإجابات إلى حالات لاختراق الحسابات. علاوة على ذلك، كان لأكثر من ثلاثة أرباع الحوادث المشار إليها تأثير سلبي على سلوك الطفل (77.98 في المائة).

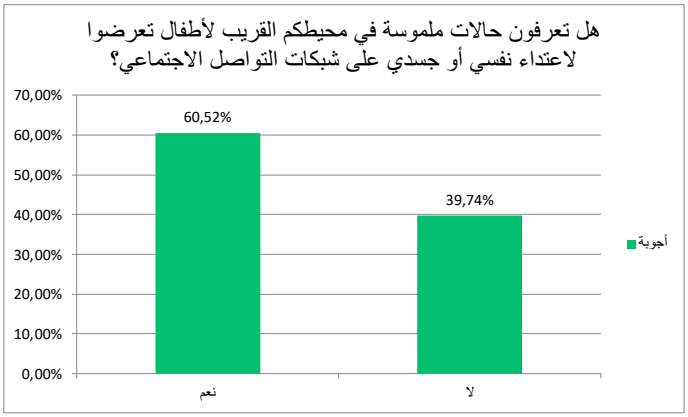

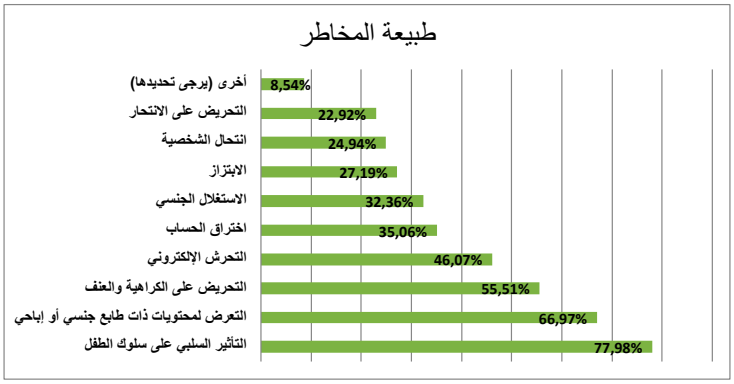

وتكشف نتائج الاستشارة أن المنصات المخصصة لتحسيس الجمهور بمخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على الأطفال والشباب لا تزال غير معروفة إلى حد كبير، وأن 14 في المائة فقط يعرفون منصة e-himaya.gov.ma، و9 في المائة منصة Cyberconfiance.ma، و7 في المائة منصة koun3labal.ma.

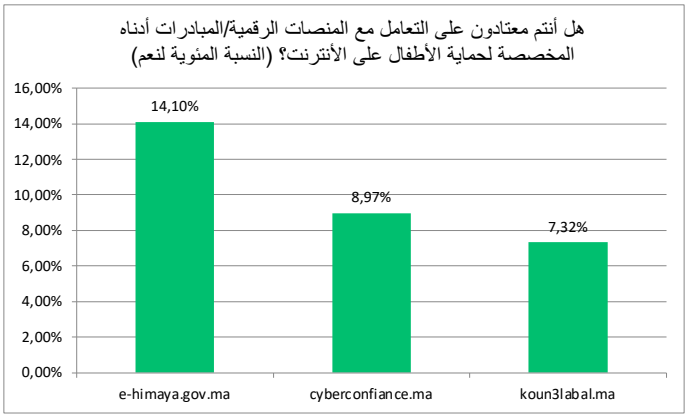

وأخيراً، تؤكد غالبية المشاركات والمشاركين (88 في المائة) على أهمية إدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية، وهو ما يفيد أهميتها بالنسبة لأولياء الأمور خاصة في الحد من المخاطر المرتبطة باستعمال الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي على المدى البعيد.

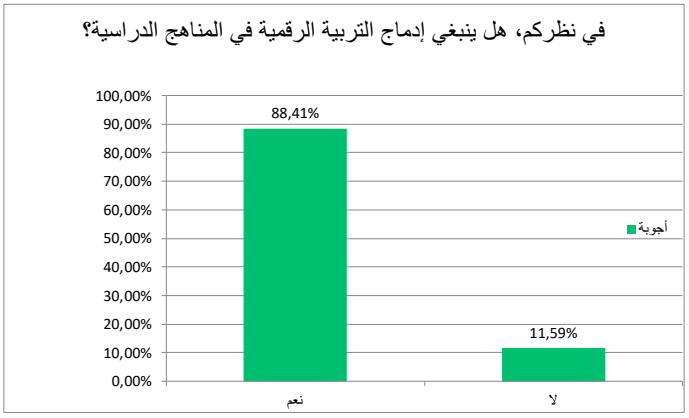

الملحق رقم 4: قاعدة «3-6-9-12» من أجل تدبير صحي للشاشات لدى الأطفال

تمنح قاعدة «3-6-9-12» التي اقترحها الطبيب النفسي الفرنسي «Serge Tisseron» سنة 2008 إطارا للآباء لضبط تعرض الأطفال للشاشات مع تحسيسهم بضرورة التصدي لأي تجاوزات أو سوء استخدام للشاشات.

قبل سن 3 سنوات:

- تجنب استخدام الشاشات بغية تعزيز التطور الحسي لدى الأطفال.
- يتعين على الوالدين اللعب والتحدث مع أطفالهم لتعزيز نموهم.

من 3 إلى 6 سنوات

- تحديد قواعد واضحة بشأن أوقات الشاشة.
- احترام الفئات العمرية المسموح بها لولوج التطبيقات والبرامج.

- عدم إدخال اللوحات الإلكترونية والتلفاز والحاسوب إلى غرفة النوم.
- عدم الترخيص باستعمال الأجهزة الرقمية أثناء تناول الوجبات وقبل النوم.
- عدم استخدام الأجهزة الرقمية لتهدئة الطفل.

وحتى يتمكن الطفل من استكشاف مهاراته الحسية واليدوية، يجب أن تتركز أنشطته الرئيسية حول الألعاب الحسية الحركية المبنية على الصور النمطية الحركية.

من 6 إلى 9 سنوات

- وضع قواعد واضحة بشأن أوقات استخدام الشاشات، والتحدث مع الأطفال بشأن ما يشاهدونه على الشاشات أو ما يقومون به.
- عدم إدخال اللوحات الإلكترونية والتلفاز والحاسوب إلى غرفة النوم.
- إعداد وحدة التحكم في الألعاب.
- التحدث مع الأطفال بشأن الحق في الحياة الخاصة، والحق في الصورة، والمبادئ الثلاثة للأنترنت، وهي: كل ما يُنشر على الأنترنت يصبح ملكا عموميا، وكل ما يوضع على الأنترنت سيبقى هناك إلى الأبد، وعدم تصديق كل ما يتم نشره على الأنترنت، حتى يتمكن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و9 سنوات من اكتشاف قواعد اللعبة الاجتماعية.

من 9 إلى 12 سنة

- تحديد العمر الذي سيحصل فيه الطفل على هاتفه المحمول.
- تقرير ما إذا كان للطفل الحق في استعمال الأنترنت بمفرده أو برفقة شخص بالغ.
- تحديد الوقت الذي يخصصه الطفل لمختلف الشاشات.
- التحدث مع الطفل عما يشاهده على الشاشات وتذكيره بمبادئ الأنترنت الثلاثة المذكورة سابقاً.

بعد 12 سنة

- إعطاء الحرية للأطفال لتصفح الأنترنت مع تحديد قواعد الاستخدام والأوقات الواجب احترامها
- وضع خاصية رقابة الوالدين.
- التحدث مع الطفل عن تنزيل البرامج وانتحال الحسابات وبرامج المواد الإباحية والتحرش الإلكتروني.
- إيقاف تشغيل الأنترنت وإطفاء الهواتف المحمولة ليلا.
- رفض طلبات الصداقة على شبكات التواصل الاجتماعي.

الملحق رقم 5: التعليق العام رقم 52 بشأن حقوق الطفل

تذكير بالتعليق العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية

في المجال التشريعي، توصي لجنة حقوق الطفل، الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التالية:

- استخدام البيئة الرقمية للتشاور مع الأطفال بشأن التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير ذات الصلة، أخذا بعين الاعتبار آراءهم ووجهات نظرهم.
- ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان واعتماد تشريعات تتوافق مع هذه المعايير، حتى تكون البيئة الرقمية متوافقة مع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها.
- الالتزام بإجراء تقييمات الأثر في حقوق الطفل، لإدراجها في التشريعات ومخصصات الميزانية والقرارات الإدارية الأخرى المتعلقة بالبيئة الرقمية، وتعزيز استخدامها لدى الهيئات العمومية والشركات التجارية المتصلة بالبيئة الرقمية.
- ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير تشريعية وإدارية وغيرها من التدابير لضمان احترام وحماية خصوصية الأطفال من جانب جميع المنظمات وفي جميع البيئات التي تعالج بياناتها. وينبغي أن تتضمن التشريعات ضمانات قوية وتوفر الشفافية والرقابة المستقلة والحصول على سبل الانتصاف. وينبغي أن تشترط الدول الأطراف إدماج الخصوصية في التصميم الأصلي للمنتجات والخدمات الرقمية التي تؤثر في الأطفال. وينبغي أن تستعرض بانتظام تشريعات حماية الخصوصية والبيانات وأن تضمن أن الإجراءات والممارسات تمنع التعدي العمدي أو الانتهاكات العرضية لخصوصيات الأطفال.
- ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير تشريعية وإدارية لحماية الأطفال من العنف في البيئة الرقمية، بما في ذلك القيام بانتظام باستعراض وتحديث وإنفاذ الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية القوية التي تحمي الأطفال من المخاطر المتعارف عليها والناشئة عن جميع أشكال العنف في البيئة الرقمية. وتشمل هذه المخاطر العنف البدني أو العقلي، والأذى أو الإيذاء، والإهمال أو سوء المعاملة، والاستغلال والإيذاء، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والاتجار بالأطفال، والعنف القائم على نوع الجنس، والاعتداء عبر الأنترنت، والهجمات الإلكترونية، وحرب المعلومات.
- ينبغي أن تكفل الدول الأطراف وضع تشريعات مناسبة لحماية الأطفال من الجرائم التي تحدث في البيئة الرقمية، بما في ذلك الاحتيال وسرقة الهوية، وتخصيص موارد كافية لضمان التحقيق في الجرائم المرتكبة في البيئة الرقمية وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وينبغي أيضا أن تشترط الدول الأطراف مستوى عالياً من الأمن السيبراني، والخصوصية والسلامة في التصميم الأصلي في الخدمات الرقمية والمنتجات التي يستخدمها الأطفال، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من خطر ارتكاب مثل هذه الجرائم.

الملحق رقم 6: The child online safety index (COSI) from the DQ Institute [39]

The 2022 COSI Assessment Framework

The COSI score represents the overall level of a nation's performance on child online safety measures. The 2022 COSI scoring system is based on 35 indicators related to 12 topics of child online safety across 6 stakeholders—namely, children, families, schools, ICT companies, and soft and hard infrastructures of the government. Each stakeholder score is measured based on the topic scores that belong to each stakeholder, and each topic score is measured based on the indicator scores that belong to each topic, in a hierarchical structure. Stakeholder scores, rigorously defined by the Performance Level Descriptors (PLDs), are designed to give policymakers and national leaders a better understanding of their countries' performance on child online safety. Topic scores are the indicators of performance in different areas of stakeholders' efforts. The indicator scores can be used to develop assessment instruments, learning curriculum, and/or tasks for relevant groups within each stakeholder.

Computation of Scores

The COSI score is calculated by successively combining the scores from each level of the hierarchy. The 6 Stakeholder scores combine the scores of 12 Topics, and the 12 topic scores combine the scores of 35 indicators.

At the lowest level, each score of the 35 Indicators is standardized and measured based on a weighted average of the sub-indicators belonging to each indicator. It is then transformed to a value between 10 and 100, with 10 being the lowest and 100 being the highest possible score.

These indicator scores are combined to create a score for each of the 12 Topics, and eventually a score for each of the 6 Stakeholders. The overall COSI score is then calculated as a weighted average of the 6 Stakeholder scores.

Performance Level Descriptors (PLDs)

Performance level descriptors are a means of describing performance in terms of levels or categories of performance. For the COSI scores, Stakeholder and Topic outcomes are reported in terms of three levels of performance: Level 1, Level 2, and Level 3.

The PLDs for Stakeholder and Topic scores can be considered policy PLDs designed for policymakers. They are general descriptors that articulate the goals and rigor for the final performance standards. These descriptors set the tone for the subsequent descriptors for Indicator scores, which can be considered as range PLDs. They are content-specific descriptors that may be used by corresponding stakeholders to guide assessment or learning development and/or resource enhancement.

39 – dqinstitute.org

الملحق رقم 7: المبادئ التوجيهية للهيئات الدولية في مجال حماية الطفولة على الأنترنت

أ- **الاتحاد الدولي للاتصالات:** أصدر هذا الأخير المبادئ التوجيهية الشاملة الإحدى عشر من أجل تأطير إعداد استراتيجية وطنية لحماية الأطفال على الأنترنت تكون شاملة وتستشرف المستقبل[40]، حسب تسلسل منطقي وليس حسب درجة الأهمية. ويتعين أن تتوفر هذه الاستراتيجية على الشروط التالية:

1. أن تكون قائمة على رؤية شاملة تدمج القطاع العام والخاص وفعاليات المجتمع؛
2. أن تستمد مبادئها من فهم عرضاني للبيئة الرقمية في مجملها، مع تكييفها مع وضعية بلد ما وأولوياته؛
3. أن تحترم الحقوق الأساسية للأطفال كما تنص على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات والقوانين الدولية الأساسية وأن تنسجم مع هذه الحقوق؛
4. أن تراعي القوانين والاستراتيجيات الوطنية المخصصة لهذا المجال والمماثلة وذات الصلة، مثل قوانين مكافحة إساءة معاملة الأطفال أو الاستراتيجيات المتعلقة بسلامة الأطفال؛
5. أن تحترم الحقوق والحريات المدنية للأطفال، والتي لا يجوز التضحية بها من أجل حماية الأطفال؛
6. أن تعتمد على المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية، بمن فيهم الأطفال، بغية مراعاة حاجياتهم ومسؤولياتهم، وكذا الاستجابة لحاجيات الأقليات والفئات المهمشة؛
7. أن تتم صياغتها بحيث تتماشى مع برامج على أوسع نطاق للحكومات بغية تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي؛
8. أن يتم اللجوء إلى الأدوات السياسية الأكثر ملاءمة مع مراعاة الظروف الخاصة للدولة المعنية؛
9. أن يتم إعدادها من طرف السلطات العمومية، على أعلى المستويات والتي ستكون مسؤولة عن تحديد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة وتخصيص موارد بشرية ومالية كافية؛
10. أن تساهم في بناء بيئة رقمية لائقة يمكن أن يثق فيها الأطفال وآباؤهم / مقدمو الرعاية والأطراف المعنية ؛
11. أن يجري توجيه جهود الأطراف المعنية لتمكين الأطفال وتزويدهم بالمهارات الرقمية اللازمة حتى يتمكنوا من حماية أنفسهم عبر الأنترنت.

40 - ITU : Guidelines for policy-makers on Child Online Protection (2020), page 2

ب- **الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال[41] توصي بما يلي:**

1. حماية الأطفال على شبكات التواصل الاجتماعي، تكون مشتركة بين القطاعات واستباقية، حيث يكون الأطفال فاعلين بشكل كامل في حل المشاكل ؛
2. تكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
3. إدماج حماية الأطفال عبر الأنترنت ضمن السياسات الوطنية لحماية الطفولة؛
4. ضمان متابعة المسؤولين عن الجرائم الإلكترونية ضد الأطفال ومساعدة الضحايا وتيسير ولوجهم إلى العدالة؛
5. القيام بحملات للتوعية والتكوين.
6. ضمان تحمل المقاولات لمسؤولياتها في احترام حقوق الأطفال ومكافحة الانتهاكات التي تتعرض لها حقوقهم.

ج- **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) توصي فيما يتعلق بالتدخل العمومي بالعمل على ستة مستويات[42]:**

1. السياسة والحكامة:
   - الريادة؛
   - التشريع: إطار قانوني شامل وفعال يتيح التحقيق مع الضحايا وضمان حمايتهم
2. العدالة الجنائية:
   - تطبيق القانون؛ تكوين الشرطة؛ تحقيقات استباقية وتفاعلية؛ التعاون الدولي ؛
   - السلطة القضائية: تكوين القضاة مع التركيز على الضحايا؛
   - الولوج إلى قاعدة المعطيات
3. الضحايا: الخدمات المندمجة المقدمة خلال التحقيق والمتابعات القضائية والتكفل؛ خطوط المساعدة الهاتفية؛ الدعم المقدم للضحايا
4. المجتمع: آليات التبليغ
5. الصناعة: إجراءات سحب المحتويات والصور، التبليغ عن الحالات
6. وسائل الإعلام: تقارير؛ حملات تحسيسية.

41 - جلسة إنصات للدكتورة نجاة امجيد بتاريخ 24 غشت 2023

42 - جلسة إنصات لليونسيف المغرب 27 شتنبر 2023

د- الجراح العام للولايات المتحدة الأمريكية[43] حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الصحة النفسية للشباب[44] يوصي بمجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف:

1. واضعي السياسات لتعزيز الحماية وضمان قدر أكبر من السلامة للأطفال والمراهقين الذين يتفاعلون مع جميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي؛
2. مقاولات التكنولوجيا التي تلعب دورًا مركزيًا وتتحمل مسؤولية أساسية في تصميم بيئات رقمية مناسبة وآمنة عبر الأنترنت وفي منع المخاطر المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي والتقليص منها وتدبيرها؛
3. التعاون مع الوالدين وأولياء الأمور للمساعدة في حماية ودعم الأطفال والشباب من المخاطر؛
4. الأطفال والمراهقين بغية استعمال شبكات التواصل الاجتماعي بطريقة آمنة وصحية.
5. الباحثين العلميين.

و- لجنة وزراء مجلس أوروبا وضعت توصية بشأن المبادئ التوجيهية لسياسة مجلس أوروبا لاحترام وحماية وإعمال حقوق الطفل في البيئة الرقمية [45].

(التوصية 2018(CM/Rec))

وتدعو المبادئ التوجيهية الدول إلى ما يلي:

- تعزيز مقاربة استراتيجية وطنية شاملة والتأكد من كون السياسات والتدابير المعتمدة متجانسة وتعزز بعضها البعض.
- إشراك جميع الأطراف المعنية، وضمان التشاور مع الأطفال وإعطائهم الفرصة للمساهمة في هذه الدينامية، بموافقتهم المستنيرة وحسب تطور مهاراتهم وقدراتهم. وينبغي إخبار الأطفال بكيفية أخذ آرائهم بعين الاعتبار ومدى تأثيرها على صناعة القرار، كما يتعين توفير الموارد الكافية لضمان المشاركة الحقيقية للأطفال.
- قياس التقدم المسجل بشكل منتظم وتقييم الإجراءات التي تتخذها جميع الأطراف على الأصعدة كافة، والتي تنص عليها الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال.
- نشر المعلومات على نطاق واسع حول الاستراتيجيات أو خطط العمل المعتمدة وتنفيذها.
- التأكد من أن السياسات القطاعية والمبادرات تستند إلى معلومات دقيقة ومحينة عن تجارب الأطفال في البيئة الرقمية من أجل رصد الفرص والمخاطر الحالية بالنسبة للأطفال، وتحديد التوجهات الجديدة وتوجيه السياسات والموارد لضمان رفاه الأطفال في البيئة الرقمية.

43 – للمزيد من المعلومات الاطلاع على تقرير U.S. Surgeon General 's Advisory on Social media and youth mental health de 2023

44 – الملحق 4: توصيات مفصلة من التقرير

45 – الملحق 5: مقتطفات من وثيقة مجلس أوروبا

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma